

مفالمات الخطاب السلس العارض في فترة الرئيس محمد مرسي؛ دراسة في الحجاج وعالله ووعي مقولاته

أ. أسامة أحمد مجاهد (٥)

أولا - الخطاب السلس والعقل:

لس الخطاب السلس تمثلا للواقع السلس والاجتماعى فحسب، بل تشكلا له أيضاً، بل قد يكون تشكلا يتعدى إعادة إنتاج الواقع القائم إلى تغييره، فهو منتج ثقافى ومنتج للثقافة فى أن معاً، من خلال وظائفه الإخبارية والتقرىرية والتحرىضية والإذعانىة والتعبىرىة، ومن خلال مقاصده التى تقارب أغراض الكلام مضافاً إليها بعد سلطوى قار فى عمقها، وهو فى ذلك لا يقتصر على التأثير فى العقل فحسب بل فى المشاعر والانفعالات أيضاً.

يتعامل الخطاب السلس مع متلق يتجاوز فى وعىه شقان: شق عقلى وشق غير عقلى قد يكون أسطورىاً غير منطقى أو عاطفياً انفعالياً أو حدسىاً عرفانياً، ويتحصل تأثير الخطاب بقدرته على التعامل مع عناصر الإدراك المختلفة ومراعاتها. وعلى ذلك فإن تقوىم خطاب سلس ما بأنه خطاب عقلاى نقدى قد لا يعنى بالضرورة أنه خطاب قد حصل تأثيره.

من ناحية أخرى فإن معقول العقل لس واحداً، فقد يراه البعض بحثاً عن الدلىل أو عملىة الاستدلال أو العلة أو رموزاً وعلاقات رىاضىة بىن مجردات، لكنه من خلال الرموز المتمثلة فى كلمات تحمل شحنات وجدانىة، وذاكرة تاريخىة ومحتوى ثقافى، وفعالىة اجتماعىة، وعلاقات بىنهما تحمل تصورات عن المكان والزمان والأشخاص والكم والكىف والفعل والانفعال والوضع، يعبر كل ذلك عن مفهوم مركب للعقل ىمثل آلة تىمىيز

تتمىيز دراسات الخطاب السلس بوقوعها تارة وتماسها تارة مع دائرة دراسات الفكر السلس وتحلىل حالة



العقل الجمعى؛ إذ تكشف عن اتجاه ذلك الخطاب إلى التأثير والإقناع من خلال التعامل مع عناصر العقل من كلمات وصور ومخيلة وذاكرة، واستدعائها لأنواع متعددة من التفكير والصور النمطىة، بهدف الاستحواز على الجمهور وتحرىكه.

تنضوى الممارسة الخطابىة على وجه العموم على عملىات معرفىة وذهنىة وخطاطات تمثلىة وتأوىل لتلك الخطاطات، وهى عملىات قائمة فى اللغة وعلاقتها بالواقع، وترتبط بعمل العقل وقدراته الاستدلالىة، إذ ىشىر جاك موشلار إلى أننا نسعى من وراء استخدام اللغة إلى إدراك الأفكار التى تعبر عنها وكذلك إدراك المقاصد والاعتقادات^(١). وتقوم نظرىة التأوىل التى وضعها موشلار وأن روبول على أن أى نظرىة تأوىل ىجب أن تكون وظىفىة تمثلىة توضح قواعد الاستدلال المستخدمة، ومقابىس اختىار المقدمات، وتحديد المقىاس الذى ىحدد قبول التأوىل، فضلا عن التطرق إلى العلاقة بىن الإدراك والتمثلات وكفىفة تمثىل المعلومة^(٢).

فى هذا الصدد تأتى مقاربات متعددة لعملىة التمثىل وتعلقها بالمنظومات الإدراكىة وبناء القضايا بلغة الفكر، ومنها على سبىل المثال مقاربة فورودو المتعلقة بالرؤىة المنظومىة لاشتغال الدماغ التى طورها سبىربر ولسن^(٣).

(٥) باحث دكتوراة فى العلوم السلسىة.

لم يكن التاريخ الإنساني تاريخاً للعقل فحسب بل كذلك تاريخاً للأصنام الذهنية والأساطير المؤسسة للموجودات السياسية والاجتماعية، فمؤسسات الإلحاد على سبيل المثال لا تقوم إلا على أساطير لها منطوق خاص أو سابقة للمنطق، ومع ذلك سيظل وجودها ملازماً للوجود البشري لأنه وجود متنازع عليه بين العقل واللاعقل.

يبنى الصنم الذهني في الخطاب السياسي وغيره من الخطابات على ما يلي^(٧):

١- الغموض: غموض العلاقة التي تقوم على التوحد في الجوهر (الفرد/التوتم، الدولة/الإله، السياسة الإسلامية/الإرهاب)؛ حيث تقوم العلاقة على الربط الإسمتي الذي يلصق كل الأشياء ببعضها حتى لو كانت غير متجانسة، ولا يلقي بالا لتحليل المقولات وتجزئتها متى وجب التجزيء. ويرتبط الغموض بملكة الخيال والفضاء الأساطيري؛ فلا المكان ثلاثي الأبعاد، ولا للاختلاف قيمة، فليس هناك قبل وبعد، فوق وتحت، كبير وصغير، لأن كل الأشياء تتساوى وتتحد جوهرياً، والتطابق هو السمة الرئيسية المستمدة بالماكشفة الشعرية والعرفان، والكلمات لا تؤدي وظيفة دلالية بقدر ما تؤدي وظيفة سحرية (من ذلك ما ادعته حركة تمرد بأن نظام مرسي هو نظام مبارك بالنقطة والفاصلة والكلمة)^(٨).

٢- التفريخ والتوالد: حيث يخرج من الصنم الأول أصنام لامتناهية، ويصبح الصنم الأول مبدأ التأسيس لكل منظمة وكل نظام وكل تشييد، ويظهر ذلك في النظم الأيديولوجية المتطرفة وفي نظام الفصل العنصري بل ربما يمتد إلى جل النظم السياسية، وفي ذلك ينبثق أي شيء من أي شيء ولكن في إطار المبدأ التأسيسي المفسر والمنظم لكل توالد.

٣- تجلي المخلص في الإدراك وخلع صفات العظمة عليه والإرادة النافذة والطاقة والفاعلية وكل فضيلة. ويتجلى المخلص في ظروف الحيرة الحقيقية أو المصطنعة واليأس التي تقتضي مخلصاً يستغرق تلك الحالة، ولا يتسنى إدراكه إلا بنفي الحاضر المتردي إلى مستقبل مبشر بالنقيض، ويستدعي المخلص تجلي الشيطان واحتقار العدالة والقانون، ولا يبقى غير قانون واحد تمثله إرادة الزعيم، ويلقي كل ذلك على إنسان الجمهور صور الإيمان والعصبية والكفاح، ويصبح الحاضر عدماً والمعدوم موجوداً (أي الخلاص بالمخلص وما يبشر به من مستقبل واعد) ومحرراً رئيسياً للجمهور، مثال ذلك عملية تغيير النظم السياسية بوسائل غير دستورية حيث يفقد المنصب -ومن ثم خطاب شاغله- سلطته قبل إعلان سقوطه، وتكون

بين النافع والضار من جهة، وبين الحق والضلال من جهة أخرى، لكنه آلة محملة بالمشاعر والخبرات، فمن حيث كونه آلة تمييز الحق عن الباطل يعمل في إطار الأخلاق، ومن حيث كونه آلة تمييز بين النافع والضار يرتبط بالشهوة الحيوانية. إن دور الأخلاق يتمثل في أنها تفتح باباً نحو المطلق لكنها لا تستحوذ عليه، لأن العقل المصطبغ بالمشاعر والرغبات يحرفها (ثلاثية ممتزجة ينقص بعضها من بعض)، لذلك حينما يعبر المطلق عن نفسه ويوضح الحقيقة كما خلقها في نظرية أخلاقية نقية تحسن وتقبح وتصحح وتخطئ، حينئذ يرد للعقل قيمته وتراعى المشاعر والاحتياجات الإنسانية، فتصبح ثلاثية ممتزجة يتم بعضها بعضاً، وتكون غايتها إبانة الصلاح الذي يستوعب النفع والضرر والحق والضلال.

وفي إطار التراث العربي الإسلامي يشير السمعاني إلى العقل باعتباره «آلة التمييز وبصر القلب وقوة تفصل بها بين حقائق المعلومات، وقدراً من العلم يميز من قام به بين خير الخيرين وشر الشرين، ويصح منه بحصوله له الاستشهاد بالشاهد على الغائب ويخرج به عن حد المجانين والمعتهين، ويصح معه التكليف والخطاب»^(٩). وهو تعريف يعبر عن امتزاج العقل بالقلب بالتكليف الإلهي، إذ يرتبط فيه المنطق بالوجدان والعرفان.

من ناحية أخرى يشير برهان غليون إلى العقل باعتباره تركيباً اجتماعياً يضمن توازنات بين مجالات الحقيقة ومستوياتها ويحدد مراتبها ويسهر على قيامها بوظائفها المتباينة، فالعقل إذن لديه ليس مجرد آلة حسابية بل قوة فاعلة ذات وظيفة اجتماعية^(١٠).

في تحاور الخطاب السياسي مع عقل المتلقي ينبغي أن يراعي التمثيل الصادق للواقع، وسلم التفضيلات الأخلاقية لديه، والبعد التصوري للعقل الذي يربط الماضي بالحاضر والشاهد بالغائب والقوة بالإمكان، والبعد الاستدلالي الصحيح والمنطقي السليم، والغائية التي تتضمن المعنى والأثر المبتغى تحصيله من إنتاج الخطاب. وكل ذلك يقوم به الحجاج القائم على الدليل والعلة والاستدلال والإقناع العقلي.

لكن كما أن للعقل موضعاً في الوجود فإن لنقيضه هو الآخر مكانة لاسيما لدى الجماهير والحشد المصطنع، ذلك أن «اللاعقلانية» -بالمعنى السلبي فليس كل شيء غير عقلاني سلبياً- قائمة في الطبيعة مثل ما يقوم به النمل راضياً من إطعامه لخنافس اللوميهوزا ودفاعه عن يرقاتها مفضلاً إياها على يرقاته، بعد أن يلحق الشعر الذهبي لهذه الخنافس الذي تتجمع عليه إفرازات تفقده أي نوع من أنواع التفكير السليم، وما نلمسه من خداع بصري وألعاب العقل، وما يشاهد في الحياة البشرية من محاولات اختبار وضاعة السلوك وإغراء الخيانة والطباع الوحشية واللهو والعدمية^(١١).

ذلك، والعقل الصنمي يستهويه بناء واقع متخيل غير حقيقي لتعمل فيه الأسطورة، ويبيث الخطاب السياسي ذلك من خلال الرموز والإشارات بهدف أن يقوم المتلقي بإعادة التشكيل الكامل لسياق النص من خلال ما ينطوي عليه ذهنه من معلومات ومن خلال الصور النمطية التي هي أقوى من الذاكرة^(٩).

وبناء على ما سبق فإن الخطاب السياسي في مخاطبته لاعقلانية المتلقي يقوم على تمثيل كاذب للواقع مستخدماً الرموز لبناء الأسطورة السياسية، ومخاطبة اللاوعي من خلال المشاعر والاستمالات الوجدانية والإيحاء والتلاعب بالنواة الثقافية للمجتمع بهدف صناعة الحشد، واستخدام الإرهاب الدلالي بهدف التحريض وتطويع الجماهير واستخدامهم في غايات قد تضر مصالحهم، وهو في ذلك لا يعدم الدليل والعلّة، لكن الدليل بصورة العلة من نوع خاص مناقض لما هو متعارف عليه وتحتى في ذلك منحى العجائب والغرائب، وكل ذلك تقوم به الدعاية والمغالطات المنطقية وعلم الدلالة التلاعبية^(١٠).

ومع ذلك وجب الاحتراز من هذه النتيجة، فليس كل خطاب سياسي يخاطب اللاعقلانية سيئاً بالضرورة، فقد ينطوي ذلك على اعتبارات الملازمة لحالة الوعي، والعبرة بالغايات والملازمة معاً وبعدم التورط في الكذب، لأن الخطاب السياسي يقوم بواجب الوقت في توجيهه للمتلقي وليس موجهاً بالأساس إلى المستقبل والأجيال اللاحقة.

كان ما سبق حول علاقة منتج الخطاب بالمتلقي، ولكن هناك علاقة تناصية وحوارية بين الخطابات السياسية تستدعي النظر في قضية الاختلاف ومشروعيته بين الخطابات.

ثانياً - خطاب الاختلاف ومشروعيته:

يقوم وجود الجماعات السياسية على التمايز والاختلاف لا سيما في رؤية الوسائل، ذلك الاختلاف الذي يمنحها شرعية الوجود والاستمرار. والسياسة بقدر ما هي سعي نحو التوافق هي أيضاً سعي نحو الاختلاف وإيجاده إذا لم يكن موجوداً. والاختلاف كظاهرة وجودية حقيقة ينبني عليها التكامل، وكظاهرة إنسانية ضرورة تقوم عليها الحضارة، ويشير الدكتور العلواني إلى ضرورة الاختلاف باعتباره ظاهرة تؤدي إلى خصوبة الرأي وتمحيص وجهات النظر المتنوعة وإبانة زوايا الرؤية المتعددة، وإمعان النظر والتدقيق وقدر زناد الفكر^(١١).

يؤطر الاختلاف السياسي في الخطاب في التناص والحوار لكنه يظهر على نحو خاص في الجدل. والجدل حجة وسلطان، وقد عد الباجي علم الجدل «من أرفع العلوم قدراً وأعظمها شأنًا لأنه السبيل إلى معرفة الاستدلال وتمييز الحق من المحال، ولولا تصحيح الوضع في الجدل لما قامت حجة ولا اتضحت محجة

السلطة ممارسة من قبل الإعلان بتوكيلها لمن سيأتي بعد الإسقاط، ويكون الآتي مخلصاً والذي أسقط شيطاناً، ومن أمثلة التجلي أيضاً عبادة البطل وتعظيم الروح العسكرية البروسية كما تجلت في أعمال كارلايل وعبادة الأجناس لجويينو.

٤- **العلل الصنمية:** فعلى الأصنام الذهنية في عقول المؤمنين بها إما أنها مباشرة لا تأبه للحلقات الوسيطة التي تربط العلة بالمعلول ولا تلتفت إلى تركيب أو تكرار متتابع للظواهر وإنما تكتفي بوقوع الحادثة، ففي الرؤية الصنمية على سبيل المثال كل سياسة إسلامية غير مدججة عدوانية دون النظر إلى الحلقات الوسيطة من سياقات ومقامات وغايات ووسائل...، وإما أنها قوة كلام سحرية خلقة تضفي القيمة على ما تعتبره حقيقة وتجعل الرأي معلومة ومسلمة. أما الصورة الثالثة لتلك العلة فهي قصر معنى «لماذا» على «من أين؟»؛ أي المصدر دون بقية المعاني الأخرى، فكل مبادرة لحل أزمة سياسية أو صراع ينظر إلى مصدرها دون مضمونها. والعلّة الصنمية ليست بعلة حقيقية لأن الأثر والعكس والطردي لا يتوافران فيها.

٥- **التعايش مع المتناقضات الفكرية:** فالرؤية السحرية لا تشترط الانسجام بين المقولات، بل إن التناقض هو قوامها فهي تربط بين المعقول وغير المعقول، والشاهد على ذلك حركات التحرر التي رسخت الاستعباد بممارساتها القمعية بدعاوى إتاحة الحرية، ونظم الاستبداد التي تتذرع بخطاب الديمقراطية، ويستخدم في ذلك دعاوى القاعدة والاستثناء على نحو هزلي، ويقترن هذا التناقض بتزمت وصرامة في التعامل مع من يرفض هذا التناقض غير المنطقي.

٦- **للصنم الذهني الذي تقوم عليه الأسطورة السياسية أعداء،** أهمهم الأخلاق الفردية والجماعية والدين والمنطق والحرية، لذلك يسعى كهنة الصنم وأتباعه إلى استلاب الفرد وفرض طقوس الولاء للصنم باعتبارها جوهر الالتزام الأخلاقي والديني والوطني، ولا يعتمد في ذلك على الاستبداد والقهر فحسب، بل أيضاً مخاتلة الجماعات وتحريكهم من أجل صناعة أوهام السوق لكي تعمل الأسطورة ذاتياً بتكاليف محدودة.

ليس من وظائف الخطاب السياسي الانتهازية هدم الأصنام الذهنية بل تقديسها، ذلك أن محاولة الهدم قد ترد على الخطاب وتفقد شرعيته، بل على العكس من ذلك توطف هذه الأصنام، فالغرق في تيار المعلومات والنصوص أيسر من المعالجة النقدية، إذ لا يرغب معظم المواطنين في التشكيك في المعلومات وليس لديهم الوقت الكافي لتفعيل طاقتهم الذهنية في

تركيبية في أن معًا. والعقل كآلة عمل متصل بالعلة، والبعض يعتبر العقل هو العلة ذاتها، ذلك العقل يقع في الاختلاف الذي أملاه الحق فتتنافى الأحكام، ويرى السمعاني أن أصول العلة ليست بواحدة، وكثيرًا ما يتناول كل فريق التعليل بعلة واحدة دون الترجيح بين العلة وإظهار التأثير لإحدى العلتين، أو العلة دون الأخرى، لذلك يعتمد الأمر على قوة الظن، والظن إذا قابله ظن آخر يقع بينهما التعارض^(١٦).

في الظاهرة الاجتماعية يزيد الالتباس لاسيما في الظواهر السياسية باعتبار أن السياسة تجري من وراء ستار، فتبدو حينئذ الأسباب (التي هي مقدمات يعقبها نتيجة لا أثر لها فيها) والشروط (التي ترتبط بالنتيجة وجودًا وعمدًا ولا أثر لها فيها) كعلل (أي ما لا يوجد إلا ومعلوله موجود والأثر قائم)^(١٧) حتى على المستوى الأكاديمي في تناول. أما على مستوى العقل الجماهيري فقد تستخدم الذاكرة كعلة (مثال ذلك اعتبار النضال التاريخي لحزب ما أو جماعة أو فئة مهنية علة لتقويم كل فعل لتلك الجماعة أو كعلة لموقف الجماهير منها)، أو تستخدم العلة الوهمية وتسقط الذاكرة ويشيع ذلك في عصر تقدم وسائل الاتصال الجماهيري الذي نعاصره؛ حيث تتحول الحجج إلى سلع عقلية سريعة الاستهلاك وليست معمرة، فيتم التغلب على أثر التنويم المرتبط بالحجج القوية وأثره في بقائها في الوعي ونسيان مصدرها بحشد هائل من المعلومات المقولبة والموضوعات والحجج، بهدف إشاعة الفوضى الإدراكية في العقل الجماهيري.

وإذا كان السمعاني قد أورد (٢٥) وجهًا للترجيحات بين العلة فإنه في المجال السياسي لم يُلتفت إلى ذلك الأمر في حدود علمنا^(١٨).

٢- في الخلاف السياسي الذي أملاه الهوى: يرى العلواني أنه قائم على رغبات نفسية لتحقيق غرض ذاتي أو أمر شخصي، ويرى أن الهوى ضد العلم ونقيضه وغريم الحق، ويورد آليات لاكتشافه من خلال تقصي مصدر الفكرة وسبب تبنيها وتأثير الظروف المحيطة بصاحب الفكرة ومدى ثباته عليها إن تبدلت الظروف، والضغوط التي مورست على صاحب الفكرة، والغوص في أعماق الفكرة لسبرها ومعرفة مدى قوتها وضعفها وثباتها وتذبذبها^(١٩).

ينطبق ما ذكر آنفًا على ممارسات الكيانات السياسية وخطاباتها ويكتشف أيضًا بالآليات السابق ذكرها، حيث تبرز على نحو واضح المغالطات الحجاجية والمرء وحدة الخصومة (لاسيما في حجج صيانة حرية الرأي والتعبير وحق التظاهر السلمي وحرمة الدماء والقصاص للشهداء

ولا علم الصحيح من السقيم، ولا المعوج من المستقيم)^(٢٠). وإن كان ذلك يتعلق بالجدل الفقهي فإنه ينطبق أيضًا على الجدل السياسي؛ لأنه حجاج قائم على الاستدلال أو غيره من وسائل الإقناع له غاية إثبات صحة ما ذهب إليه منتج الخطاب، ذلك أن الجدل قد يتحول إلى مرء وخصومة إذا تقيد بالإقناع بأية وسيلة فحسب، ويشير أيضًا إلى معاني التنازع والتناحر وتحقير أقوال الخصم. فالجدل في اللغة هو معارضة على سبيل المنازعة والمغالبة^(٢١)، ويعرفه البعض^(٢٢) بأنه علم يقتدر به على حفظ أي وضع يراد ولو باطلاً وهدم أي وضع يراد ولو حقًا. ويربط د. العلواني بين حدة الجدل والخصومة والشقاق، ويعتبرها حالة تشير إلى الحرص على الغلبة بدلًا من الحرص على ظهور الحق، فهناك إذن من يعتبر الجدل طريق الحق وهناك من يعتبره طريق التنازع والتناحر، أما الإمام الجويني فيرى أن الجدل يشير إلى ما هو محمود وما هو مذموم بارتباطه بالحق وابتعاده عن العناد والمارة وطلب الجاه^(٢٣).

إذا كانت غاية الجدل الفقهي الوصول إلى الحق ومادته الأولية النصوص المقدسة ومع ذلك ينصرف إلى المرء، فالأولى في الجدل السياسي الذي هدفه الوصول إلى السلطة أو الاحتفاظ بها أو الاستفادة منها ومادته المصلحة (وفقًا للمعنى الغربي لمفهوم السياسة) أن يكون الانحراف والمرء هو الأصل والقاعدة فيه ما دامت السياسة مفرغة من محتواها الأخلاقي.

وإذا كان الخلاف الفقهي يُحتكم فيه إلى النصوص الدينية رغبة في إصابة قصد الشارع ومع ذلك فإنه غير محصن من الانحراف نحو التناحر، فإن الخلاف السياسي الذي يُحتكم فيه إلى الإرادة الشعبية والدستور والمبادئ التي ارتضتها الأطراف المشاركة في العملية السياسية سيكون طريقه أيسر إلى الانحراف لارتباط العملية السياسية بالقوة التي من الممكن أن تغير الدستور وتشكل الرأي العام وتتصل من المبادئ المتفق عليها لاسيما في حالات الاستقطاب الحاد وميل ميزان القوة لصالح أحد الأطراف وسيادة ثقافة الإقصاء أو انكسار الإطار الضام للاختلافات أو انتقال المتناقضات إلى خاتمة التضاد المتصارع.

لاختلاف أسباب منها ما يتعلق بالعقل وحدوده ومن ذلك الاختلاف الناجم عن الاستدلال والعلة وطرق استخراجها، ومنها ما يتعلق بالحقيقة وتعقدها وهو أمر متصل بحدود العقل، ومنها ما يتعلق بالهوى وجموده، ومنها ما يتعلق بأداب الحوار وبالأخلاق:

١- في ما يتعلق بالعقل فقد قسم البعض العقل إلى نوعين: عقل تحليلي وعقل تركيبية، يختلف منظورهما عن الآخر، وهو أمر مرتبط بطبيعة عمل العقل ذاته وآلية عملية الفهم، ولا مناص من الاختلاف، فليست كل العقول البشرية تحليلية

والتفضيلات والإرشادات المنهجية، لتجعل الاختلاف أمراً لا محيد عنه.

٤- آداب الجدل: للجدل آداب ترتبط بالأبعاد الأخلاقية عُرفت في التراث العربي الإسلامي بآداب المناظرة، والحقيقة أن عدم الالتزام بآداب الحوار وأخلاقه يؤدي إلى التناحر والتنازع وإزالة الثقة بين المتحاورين، حتى وإن التزمت الخطابات السياسية بالعلل وسلامة الاستدلال وتغليب البعد العقلي في إنتاج النصوص. وقد تناول الشيرازي والباجي وإمام الحرمين الجويني وغيرهم الآداب التي ينبغي توافرها في المناظرات الفقهية، والتي يمكن الإفادة منها بإسقاطها على النصوص السياسية والخطابات المتناظرة والمتجادلة، وأهمها ما يلي^(٢٢):

- طلب الحق: فالغاية والمقصد هو الحق وليس المماراة أو المباهاة والمفاخرة، وبذل الوسع لذلك، وذلك قلما يتوافر في الخطابات التي لا تسعى إلى اكتشاف الحق وإنما إلى بناء الاختلاف، إذ تهتم الجماعة السياسية لاسيما الحزبية غالباً بوجودها أكثر من اهتمامها بالمقصد من وجودها، فضرورتها هي غايتها. وقد يؤدي طلب الحق إلى هدم الكيان السياسي ولكن الضرورة الأخلاقية تقتضي التزامه بالحق، لذلك نجد بعض الأحزاب تندمج في أخرى تحمل الأهداف ذاتها والوسائل ولا تتمسك بالوجود منفردة من أجل الوجود في ذاته، فتغلب حينئذ اعتبارات الغاية، وبعضها يرفض مواقف وقرارات معينة وإن أدى ذلك إلى إنهاء وجوده مفضلاً اعتبارات العدالة على اعتبارات الموامة إذا ما تعارضتا.

- إحسان الاستماع - أو القراءة - للخصم: فلا تؤاخذ الخصم بما تعلم أنه لا يقصده، كأن يقول الرئيس محمد مرسي «أهلي وعشيرتي» في سياق ما تفسر بأنها حزبه وجماعته وليس جماهير الشعب المصري، ولا تلزم الخصم بما لا يقول به، ولا تطالب الخصم بالاستحيال كأن تطالبه بعضاً سحرية تحقق في عام ما لم يُحقق في قرن في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع.

- الاجتهاد في الاختصار لأن الزلل مقرون فيه بالإكثار، ومن ذلك بعض خطابات الرئيس محمد مرسي؛ حيث كان يتجاهل المجال الحوارية وما ينطوي عليه من تريبص بخطاباته.

- لا يناظر من لا ينصف من نفسه، ولا من عادته التسفاه في الكلام، ولا من عادته التفضيع، ولا من يخرج إلى التهافت والفحش والغلط، ومن وجد في ذلك شيء نهى خصمه برفق وإلا فلا مناظرة. ولقد حفلت فترة الرئيس مرسي بمناظرات من هذا القبيل أضرت مؤيديه أكثر مما أفادتهم، والحق أن كلا من المؤيدين والمعارضين لم يسلموا من التسفاه والتفضيع ولكن بدرجات جد متفاوتة.

لدى المعارضة السياسية للرئيس مرسي)، فهدف الحزب السياسي هو الوصول إلى السلطة، وذلك أمر قائم في صلب تعريف الحزب، لذلك فإن الهوى لا ينفصل عن السلطة وعمل المؤسسات التي تطوف حولها والتي تقوم على عمارتها.

٣- في ما يتعلق بتعدد الحقيقة، فالتعدد قائم وأزلي في وسائل إدراكها وسبل التعبير عنها ومعالجتها، فالعقل والعاطفة والحس وسائل إدراكية لا يقوم أي منهم بمفرده بالإحاطة بالحقيقة، والنقل أساس لا يستغنى عنه في تحريك وسائل الإدراك. لقد تخلى علماء الفيزياء عن مبدأ العلية المطلقة، بل خلص ماخ إلى أن «مبدأ اللاعالية المرتكز على مبدأ اللاجزم عند هاينزبرج هو من الخصائص الذاتية لعالم الذرات الصغير، وأنه لزم من الوقت عشرون عاماً ليتبين أنه وفقاً للفرضية الكوانتية يجب إعطاء القوانين معادلات احتمالية والتخلي عن مبدأ العلية المطلق»^(٢٠). وفي السياسة تتعدد المؤثرات الخارج معظمها عن السيطرة وصعوبة القياس، بل في بعض الأحيان يصعب إدراكها، لذلك تتعدد الحقائق ويصعب التنبؤ بمسار حركتها، ولا يعول على الحقيقة في ذاتها بل على رؤيتها وعلى المنظور الذي من خلاله يتعامل معها، ذلك لأن الأيديولوجيا قارة في السياسة وخطابها.

أما الحقيقة في ذاتها فمعضلة، لأن الحقيقة هي الجوهر، وهو أمر يصعب استكناؤه إلا للقليل، على خلاف الأعراض التي تتكشف بيسر قابل للمعرفة، والعلة من عالم الجوهر، إذ يربط أرسطو بين العلة والجوهر ويوحد بينهما معتبراً أن الجوهر هو ما يحمل عليه الأشياء ولا يحمل هو عليها وأنه علة الوجود^(٢١). لكل شيء إذن حقيقة؛ للبنية حقيقة وللعمل حقيقة وللعناصر حقيقة وللروابط حقيقة ولكل كلمة في المعجم حقيقة، ولكن إدراك الحقيقة كما العلة أمر غير ميسور للكافة.

يتعامل الخطاب السياسي في إطار الأيديولوجيا مع الحقائق الاجتماعية والثقافية والسياسية احتكارياً فيعمق الاختلاف، ويدافع المصلحة الذاتية والأنية غالباً فيؤصل للفرقة والعنف، بل قد يصل الأمر إلى حالة الاعتوار ليتضمن الألوهية العوراء دون أن يصرح بها. وتأتي اللغة في إطار تعبيرها عن الحقيقة حاملة بطبيعتها أسباب الاختلاف - وإن كان أصل وجودها الفهم المشترك - لتعمق تعدد الحقيقة بما تنطوي عليه اللغة من تعدد المعاني ومن مجاز ومن ذاكرة ثقافية لا ترتبط بالمعنى المعجمي فحسب، كما يأتي اختلاف طرق الإثبات ونقص المعلومات

ترتبط بالدعاية وما تنطوي عليه من إطلاق للشائعات وتشويه الخصم وإحكام الضغط عليه لإفقاذه توازنه، فضلاً عن افتعال بعض الوقائع وتصعيدها لخلق المبررات لاتخاذ موقف ما ضد الخصم، وتحريض المستفيدين بالمنافع بأهمية التخلص من الخصم لاسيما إذا ما كانت طريقته المثلى تختلف عن طريقته المثلى بما يجعل اختلاف الطرق صراع وجود، ثم اختيار الوقت الملائم لصانع الأزمة غير المناسب للخصم للتصرف من خلال اصطناع حادثة معينة لتكون بداية الإدارة بالأزمات، وذلك في ظل التلاعب بالوعي والهيمنة على وسائل الاتصالات^(٢٤). وإذا كانت الأدبيات قد أسهبت في عرض إدارة الأزمات والتعامل معها بالإنكار والكبت والإخماد والتفريغ والاحتواء والتفتيت والمشاركة الديمقراطية، فإنها لم تسهب في عرض كيفية مواجهة الإدارة بالأزمات^(٢٥).

يرتبط التناول النظري للمغالطات الحجاجية كأنماط باطلة من إثبات الطرح بمجالات نظرية مثل المنطق الصوري والمنطق غير الصوري والدعاية والحجاج والمغالطات الحجاجية، فالمغالطة الحجاجية ليست فرعاً مستقلاً من المنطق غير الصوري فحسب، بل تدخل أيضاً في الصور الخاطئة والمراوغة في المنطق الصوري وفي الحجاج، وترتبط بالدعاية كذلك. ولا يقتصر التناول النظري في هذه الورقة البحثية على الجهود الغربية بل يتطرق إلى علم الجدل وأصول الفقه لإسهاماتهما المبكرة التي لم يتم تفعيلها في حقل العلم الاجتماعي عموماً وتحليل الخطابات خصوصاً -إلا على نحو عرضي- على الرغم من ثراء علم أصول الفقه وتأصيله لما عرف بعد ذلك بالتداولية، فضلاً عن تفوقه في تناول قضايا الاستدلال والقياس والعلل بما يفوق الإنجازات الحديثة التي تلتها بقرون عديدة.

في ما يتعلق بالمنطق كأداة لتحصيل اليقين بنتائج لازمة عن المقدمات وكقدرة على تمييز الفكر الصحيح من الفاسد الذي ظهر لمواجهة السوفسطائيين ومغالطاتهم، فإنه يعني بدراسة مبادئ ومناهج الاستدلال السليم، وبدراسة الأسس التي تقوم عليها البراهين (المقدمات والنتائج والارتباط بينهما)، كما يعني بتوسط الحد الثالث في القياس باعتبار أن ما يحكم به -أو يسلب- على الشيء يحكم به -أو يسلب- على أجزائه، وقد وضع أرسطو القواعد الأساسية لصور الأقيسة، وكان من نتائجه بحث التقابل بين القضايا وبيان وجوها والاستدلال المباشر؛ أي الانتقال من الحكم على قضية إلى الحكم على قضية أخرى مختلفة عنها، ورد الأقيسة -أي البرهان- على صدق قياس ما^(٢٦). إن الصور التي وضعها أرسطو قد تعرضت لانتقادات جمة باعتبار أنها لا تهتم بصدق المقدمات، وباعتبار أن عقل الإنسان لا يفكر وفقاً لصور الأقيسة، وقد ناقش ليبنتز جدوى القياس وصوره وطبيعة الفهم العادي ومدى

- لا يتكلم على ما لم يقع له العلم به، فلا ينبغي بناء استدلال على شائعات، كالتنازل عن مناطق حدودية مع السودان أو غيره مما شاع من دعاية في فترة الرئيس مرسي.

- لا يناظر في حالة الخوف والغضب، فمصير الأمة ومقدراتها يقترن بتناول قضاياها بثبات انفعالي، لكن الخطاب السياسي قد يستخدم الغضب لإحداث أثر الهالة وتغيير العقل وتمير قضايا كاذبة أو غير ملائمة أو غير ذلك من المقاصد غير السوية، وذلك بتطويع شعارات الوطنية والولاء والمصالح القومية العليا للاستخدام ضد الخصم.

- تجنب السياق الذي لا يسوي بين الخصوم والذي لا ينزل كل خصم في منزلته ورتبته. لقد ساهمت المناظرات التلفازية والخطابية بين خصوم غير متساوين إلى حالة افتراض التناظر والتساوي، وساهمت جهود بناء الانحياز إلى جانب طرف دون الآخر في مجال التلقي إلى سقوط خطاب حتى ولو كان عقلانياً وصعود خطاب حتى وإن كان غير عقلاني.

- تكرار الجدل حول النقاط نفسها بالحجج ذاتها والحدة عينها قد يؤدي إلى تلوث خطابي في المجال الحوارية السياسي، وإلى حالة إرهاق ذهني لدى المتلقي وفقدان الثقة بالأطراف المتحاور، يحسمه من يمتلك أدوات القوة والنفوذ الفعلي، كما يؤدي إلى حالة استقطاب حاد تهدد الدولة كجماعة وطنية.

في مقابل هذه الأنماط السلبية يشير إمام الحرمين إلى البراعة في رسم الجدل، وبراعة استخدام الأدلة، وقوة القضية التي تلتزم الحق، كبدايل مقترنة بأخلاق الجدل.

وفي إطار الفكر الغربي أضافت روبين لايفوف لمبدأ جرياس في التعاون مبدأ التهذيب وقاعدة التعفف والتشكيك أي تجنب أساليب التقرير، وقاعدة التودد أي معاملة النظير للنظير -وكذلك ذهب جورج ليتش- فضلاً عن التواضع والتعاطف والاتفاق^(٢٣).

ثالثاً- المغالطات الحجاجية: رؤية نظرية ومنهجية:

المشكلة الرئيسية لهذه الورقة البحثية هي تناول المغالطات الحجاجية في الخطاب السياسي للمعارضة في فترة الرئيس محمد مرسي، وما ترتبط به من أسئلة حول العقل وحضوره عن طريق دراسة توافر العلل في الخطاب، وحول الأخلاق والالتزام بها وما تستند إليه من صدق الخطاب، والإجابة عن هذه الأسئلة ترتبط بالبعد الزمني نظراً لأن الحجاج يعبر عن نمط احتمالي للنتائج، هذا البعد الاحتمالي يصل إلى التحقق بعد مرور فترة زمنية أو تغير الظروف فتكشف عن توافر البعد الأخلاقي من عدمه في الخطابات. ويسلم ذلك البعد الزمني إلى سؤال آخر حول ما إذا كانت الخطابات السياسية المعارضة في تلك الفترة تعبر عن إدارة أزمة أم إدارة بالأزمة، ذلك لأن الإدارة بالأزمات

٦- إطلاق النسبي وجعل الاستقراء ناقص مفيداً للضرورة.
٧- تسخير عموم الألفاظ من خلال الحدود الغامضة التي تستخدم بمعان مختلفة^(٣٠).

أما وجوه الغلط والتغليب في الحكم العملي، فتشير جماعة بوريال إلى نوعين: أحدهما داخلي يتمثل في: الاحتكام إلى الهوى والمنفعة الخاصة والتأثر بالموقف السيكولوجي الذي يوجد فيه مطلق الحكم، وتخطئة المخالف والتعامل ويقصد به الاغترار بالمعتقد أي الموقف الأيديولوجي، والحسد والغيرة والمكر حيث لا يقبل المحاج فضيلة لغيره وإنما يسعى إلى احتكار الفضائل، وتمكن روح المجادلة من النفس، والغلط بسبب لزوم المقالة حتى وإن ثبت بطلانها. أما النوع الخارجي فيشير إلى الامتزاج بين الحق والباطل؛ أي ذكر بعض الحقيقة مع كثير من الأباطيل، والاستناد إلى المظاهر والقشور دون لب القضية^(٣١).

أما وجوه سوء النظر في كيفية التخاطب، فتتعلق بالخطاب الفصيح والمنمق الذي يعلي من اعتبارات الشكل على المضمون، والاستدلال بأدلة لا ضرورة لها كالأدلة غير المكتملة أو الظنية والاستقراء الناقص، والعلل غير الحقيقية التي تقوم على ضعف العدل في الأحكام، وسلوك أسهل السبل في الحكم وهي متعلقة بضعف العقل، والاعتبارات المتعلقة بعدد من يصدق الحكم أو بمصدر الطرح كالمسن المجرب وليس بعدالة الحكم في ذاته، والاعتبارات الأخرى المرتبطة بكيفية الادعاء (اللطف/ اللين/ الجدية/ الاعتدال)، أو تستنكر أقوال من يظهر في كلامه علامات الزهو والغرور والجفاء^(٣٢).

ولقد انتبه علماء المسلمين إلى المغالطات من زاويتين: زاوية المنطق الصوري وكانت إسهامات الفارابي وابن سينا في ذلك واضحة، ولقد رد العلماء المغالطات إلى نقص الإنسان وجهله بالنظريتين القياسية والجدلية الأرسطيتين، وقسموا أنواع الغلط إلى: المصادرة على المطلوب والمحمولات العرضية واللاحق، وتحويل المقصور إلى المطلق والمطلق إلى مقيد والكثير إلى واحد^(٣٣)، ومن زاوية أصول الفقه ذلك العلم الذي لم يقتصر على المنطق الصوري وإنما اهتم بالسياق وصدق المقدمات وسلامة الاستدلال ومراعاة السياق.

إن تناول قضية المغالطات المنطقية سواء لدى جماعة بوريال أو في إطار التراث الإسلامي لم تقتيد بالبعد الصوري وإنما تطرقت إلى جوانب سيكولوجية وأيديولوجية واجتماعية بقدر ما، ذلك لأن إسهامات أرسطو -في هذا الصدد- لم تقتصر على المنطق الصوري وإنما كان له كتاب البلاغة المتصل بالمنطق وألية عمل العقل ولكنه يتجاوزها بتناوله للحجة والمشاعر الإنسانية، كما أشار في كتاب المغالطات إلى أشياء

استخدامه للشكل المدرسي للأقيسة، كما ناقش النتائج غير القياسية مركزاً على القضايا المضمرة، كما تعرض للشق الاحتمالي في النتائج واعتبر أن منطق الاحتمالات يتعلق بنتائج أخرى غير منطق الحقائق الضرورية، ولكن احتمالية النتائج نفسها لا بد أن تثبت نتائج منطق الضروريات، منتصراً في ذلك للمنطق الأرسطي وساعياً نحو تطويره في الوقت ذاته^(٣٧).

تدخل المغالطات في المنطق الصوري كما حددتها جماعة بوريال (هي جماعة برزت في القرن السابع عشر الميلادي وكانت ذات توجهات أوغسطينية ديكرتية وباسكالية من أجل الانتصار لمنطق أرسطو) من خلال أمور تتعلق بسوء النظر في المسائل العلمية، ووجوه الغلط والتغليب في الحكم العملي، ووجوه سوء النظر في كيفية التخاطب^(٣٨). فأما سوء النظر في المسائل العلمية، فيتمثل في:

١- الجهل بالمطلوب وإلزام الخصم بمسألة لا تتعلق بموضع النزاع، وينسب إلى الخصم ما لم يقله، كأن ينسب لخصم ما نزعته التدين عن الآخرين واتهامات من قبيل سعيه لاحتكار الإسلام أو تكفير الآخرين وإلزامه بذلك ووضع في موضع دفاعي.

٢- افتراض صدق ما يكون موضع تساؤل؛ أي التعامل مع ما ينبغي التديل عليه على أنه مفترض ومسلم به، كافتراض جماعة الإخوان فصيلاً دينياً على الرغم من ممارساته العلمانية وما ذهبت إليه دراسات تؤيد علمانية الجماعة بتبنيها لمضمون العلمانية على الرغم من الشعارات الإسلامية^(٣٩).

٣- فساد التعليل؛ أي يعتبر بالعلل البعيدة أو ما ليس بعلة أو يعتبر التالي علة، مثال ذلك اعتبار كل ما حدث في عهد الرئيس محمد مرسي من إخفاقات وأزمات في مختلف المجالات علته الرئيس بسبب التالي دون النظر إلى طبيعة المرحلة وعدم اكتمال مؤسسات النظام السياسي وضخامة المشكلات وعمق تراكمها الزمني.

٤- التقصير في التقسيم؛ أي لا يكون التقسيم في الأمور المركبة مستوفياً، ومثال ذلك ما شاع بين الأحزاب والجماعات السياسية من اتهامات إزاء بعضهم في قضية التوافق الوطني -مع التحفظ على طرح ذلك المفهوم في سياق الاستقطاب- أو التحليلات التي تذهب إلى الأسباب الداخلية فحسب في أمور تستدعي الداخل والخارج والثقافة والاقتصاد وتداخل الحدود والمجالات.

٥- جعل ما هو صفة عرضية صفة ثابتة وذاتية، كالاستبداد والإرهاب والانتهازية... فالسياقات والمقامات والغايات والمراجعات النقدية للذات والتغير أمور لا يُلْتَفَت إليها مع أهميتها في تحديد الفعل.

والاعتماد على المعطيات الإحصائية^(٤٠)، كذلك هناك نموذج تولين للحجة القائم على عناصر متعددة (الطرح، المعلومات، الضمانة، الدعم، سور الحجة، الردود)، ويكشف عنصر الضمانة قوة الحجة من ضعفها وكونها مغالطة أم لا، وكذلك سور الحجة سواء أكانت كلية أم جزئية وتتعلق بعنصر الاحتراز وأخطاء الاستقراء، وقد يكون الدعم خارج السياق غير متعلق بالحجة فيعد مغالطة حجاجية، وقد يحل الدعم مكان العلة فتزداد إمكانية المغالطة، وكذلك الرد الحجاجي إذا ما تعلق بما لم يقله الخصم أو إذا كان بعيداً عن سياق الحجة، يضاف إلى ذلك عنصر الصدق والكذب في الدعم أو الاستشهاد والمعلومات أو التبرير^(٤١).

على سعيد متصل كان إسهام ديكره الرئيس يتمثل في ما أسماه السلم الحجاجي؛ حيث وضع لذلك قوانين أهمها قانونا: النفي؛ ومقتضاه أن نفي المقولة التي تستند إليها النتيجة حجة لصالح النتيجة المضادة، والقلب؛ ومقتضاه أن السلم الحجاجي للأقوال المنفية هو عكس سلم الأقوال الإثباتية، إذ الأخيرة تتدرج من الأضعف إلى الأقوى، لذلك تنهار النتيجة إذا ما أصيب الدليل بالأضعف^(٤٢). ولقد وضع ديكره ثلاثة عناصر للحجة أهمها -في ما يتعلق بقضية المغالطات- المواضع الحجاجية التي تمثل الآليات التحتية التي تسمح بالانتقال من السبب إلى النتيجة وتسمح بإنجاز النشاط الحجاجي ولا تستمد قبولها من صورتها الاستدلالية وإنما من ارتباطها بالأراء المشتركة، هذه المبادئ يمكن الاعتراض عليها من خلال الاعتراض على المناسبة أي إن السبب لا يؤدي إلى النتيجة، وعلى التطبيق بإضفاء النسبية على علاقة السبب بالنتيجة، أو بإيراد أسباب أخرى أقوى من المذكورة في الحجة، أو بالاعتراض على تطبيق الموضوع في حالة مخصوصة أو استثنائية^(٤٣).

يتضمن الحجاج بنية وعمليات تعبر عن العقل ما دامت تلتزم بالدقة ومهارة الاستدلال، وتعبر عن المغالطة بالتزامها بصورة الحجاج وأدواته لإعطاء انطباع صحة الاستنتاج مع تجاوزها الصدق والمضمون المنتج وبالتزامها الانحياز للمراوغة والخداع. وقد اقترب جرايس من ذلك بتحديد شروط نجاح التواصل من خلال مبدأ التعاون الذي يبني على الصدق كمعيار للنوع مشروطاً بالوضوح، وهو ما لا يتوافر في معظم صور الخطاب السياسي الذي يعتمد على التشويه والتضليل والتحليل من أجل تحقيق أثر معرفي تنقاد فيه الضحية إلى الفعل^(٤٤).

في إطار المدرسة التداولية أيضاً أشار سيرل إلى الإخلاص وتحري المتكلم الصدق^(٤٥)، واعتبر أوستين أن المنطوقات الكاذبة أعمال طفيلية وليست أفعالاً إنجازية^(٤٦).

وفي إطار المدرسة النقدية بنى هابرماس نظريته في مجال التداولية العامة على أساس الصدق والفهم المشترك، أما فان

خارجة عن القياس مثل تخجيل الخصم وترذيل أقواله والاستهزاء به أو قطع كلامه والإغراب في اللغة واستعمال ما لا دخل له في المطلوب^(٣٤).

لقد كانت هناك محاولات عديدة لتطوير المنطق الصوري في إطار المنطق الرمزي بإسهامات فريجة وراسل وفيتجنشتاين، ومع تعاضم قوة هذا المنطق وسعة مجالات تطبيقه، إلا أن لغته الرمزية أفقدته قوة الاستخدام في التعامل مع اللغة العادية، وهو ما عالجه تولين وجرايس وبييرلمان وانسكومبر ديكره وغيرهم^(٣٥)، لقد ظهر أيضاً مفهوم المنطق العام الذي يطلق على جميع العمليات العقلية التي تتسم بطابع مقالي، والتي تبدو في صورة سلسلة ملفوظة من الأسباب المنطقية الهدف منها تحديد العمليات الصائبة التي تنتهي بالكشف عن الحقيقة، وذلك المفهوم مستمد من فلسفة العلوم التي تهتم بالتحليل النظري الذي ينصب على العلم عند نشأته وبحث المناهج العلمية ونظرية المعرفة على وجه العموم^(٣٦).

تداخل ما سبق ذكره وارتبط بظهور ما عرف بالمنطق غير الصوري وتركيزه على الحجاج باللغة العادية في إطار تداولي يهتم بالتلقي بعيداً عن قوالب المنطق الأرسطي، وتأسس كفرع بحثي مستقل مع أعمال رالف جونسون وأنتوني بلير وانصب الجهد الرئيسي في بداية نشأة هذا الفرع على المغالطات المنطقية^(٣٧).

ليس المنطق غير الصوري إلا الحجاج ولم يظهر بهذا الاسم إلا في إطار التمسك بلفظ المنطق، لكن تناول الحجاج كان حاضراً في ريطوريقا أرسطو وفي الاستدلال والقياس والجدل الفقهي، فالحجاج السليم ضده ونقيضه المغالطة المنطقية والحجاجية، إذ يستوعب الحجاج القياس المنطقي في شكله الصوري، كما يستوعب الاستدلالات والنتائج الاحتمالية، لكن ما يميز الخطاب الحجاجي هو التفاعل وازدواج القصد بين المتكلم والقارئ، وازدواج السياق بين سياق إنشاء وسياق تأويل، فضلاً عن الاعتقاد والتأثير وطلب العمل والاستنهاض^(٣٨).

تعددت الإسهامات في مجال الحجاج في الفكر الغربي في إطار المدرسة التداولية أو ما عرف بالبراجماتية والتواصل وتحليل استخدامات اللغة العادية وفقاً للسياق ورصد آليات الحجاج وخطاطاته وتبيان طبيعتها وطريقة اشتغالها داخل الخطاب فضلاً عن تناول طرح الدعوى والدعوى المضادة ومحاورتهما حجاجياً، واستحضار أطراف التواصل والموضوع والزمان والمكان والثقافة والتمثيلات المشتركة^(٣٩)، فكان على سبيل المثال تقسيم بييرلمان لأنواع الحجج من حجة تبرير وأداتها (بما أن)، وحجة اتجاه التي تحذر من شيء ما، والحجة الرمزية، وحجة المثل التي تؤسس للقاعدة ثم تبرهن على صحتها، وحجة الاستشهاد التي ينبغي عدم الإطناب فيها

عرض عادل مصطفى في دراسته «المغالطات المنطقية» بعض آلياتها المنهجية يمكن إعادة تصنيفها وصوغها بإيجاز كما يلي^(٥٢):

١- مغالطات الافتراضات والمقدمات:

وتتعلق بالمقدمات التي يُتعمَل معها كمسلمات، وقوامها قد يكون ثقافياً متعلقاً بالآراء المشتركة، أو نفسياً يرتبط بالترغيبات، أو تعبيراً عن الهوى والمخادعة، ومنها مغالطة المصادرة على المطلوب، أي التسليم بالمسألة المطلوب البرهنة عليها سواء بشكل صريح أم ضمني، ما يجعل النتيجة مقدمة والمشكلة حلاً والدعوى دليلاً، مثال ذلك: «مرسي ليس رئيساً لكل المصريين لأنه متحيز لحزبه وجماعته، وهو متحيز لحزبه وجماعته لأنه ليس رئيساً لكل المصريين» دون النظر إلى آلية الانتخاب التي تحدد من رئيس المصريين أو التهوين من أهميتها. هذه المصادرة تنتهك المبدأ المعرفي المتعلق بالأولوية المعرفية للمقدمات في أي برهان، وتتركز هذه المغالطة في الحجج الأيديولوجية والأخلاقية وتفتقر إلى القضايا الواقعية، وكثيراً ما تكون محملة بالألفاظ تختزن افتراضات مضمرة مثل (رجعي، انتحاري، استشهادي، ضحية، إرهاب). ويقترَب من ذلك مغالطة الألفاظ المفخخة التي لا تقف عند حدود القول وإنما تقرر الخصم باستخدام أفعال مثل (يدعي، يتملق، جهل، يكذب...)، وتستخدم صفات مثل (عاقل، جاهل، وطني، خائن...)، ومغالطة الالتباس كالكلمات الملتبسة التي لها أكثر من حد، والغامضة التي تستخدم في حيل الدجالين السياسيين، يعبر عن ذلك أيضاً انحياز التأييد الذي لا يفند الفرضيات، ومنها السؤال المفخ الذي يأتي في شكل تركيبي يجمع بين فروض لا يقبلها الخصم تمرر عبر فروض أخرى يقبلها، وهناك أيضاً العبارات الشرطية التي يبني فيها التالي على المقدم ولكن في المغالطة يثبت التالي ليثبت المقدم أو ينفيه لينفي المقدم.

٢- مغالطات النتائج:

وتتعلق بالنتيجة سواء على مستوى السلامة المنطقية أم الجدوى النفعية المتعارضة مع الصدق والأخلاق أم التلاعب بالانفعالات الوجدانية، ومنها:

– التعميم الخاطئ: وهو استخلاص خصائص فئة كلية من خصائص عينة صغيرة متحيزة منها، وقد أشار ابن سينا لأثر الهالة وعرض عادل مصطفى للنصوع المضلل *Misleading vividness*، وهو يعبر عن سياق أيديولوجي للتقويم يمتد من الحكم على جزء ما من القضية إلى القضية كلها أو إلى قضايا أخرى مرتبطة بها سواء بالسلب أم الإيجاب، ومثال ذلك أن نحكم بالفشل على الخطاب السياسي أو أداء السلطة التنفيذية أو مؤسسة الرئاسة بسبب بعض المساوئ المحدودة في ظل سياق من

دايك فـشـأشـار إلى دور المربع الأيديولوجي (التجميل/التشويه/التهويل/التهوين) عبر درجات اليقين والإثبات والنفي واختيار المفردات والصيغ الاسمية والمصدرية والسخرية، والافتراض المسبق والتجميل والتقبيح والمبدأ التعاوني، وعبر آليات الاستعارة والتشبيه، ويدخل ذلك أيضاً في إطار الأنماط السلبية للحوارات والمغالطات المنطقية^(٥٣).

وفي ما يتعلق بالدعاية فهناك من يرى أن الدعاية على خلاف ما شاع عنها ليست عملاً خبيثاً، وأنها لا تتعدى تنظيم الوسائل التي تصمم لإقناع الناس بأن يفكروا أو يتصرفوا بطريقة معينة، فالدعاية إذن تنصرف إلى الوسائل الإقناعية وليس إلى المضمون وما إذا كان أخلاقياً أم لا^(٥٤).

هناك أيضاً من يعتبر أن للدعاية منطفاً خاصاً معرفياً إياه بأنه «ما يتوسل بالأدوات والوسائل لتحقيق مقصدية الفاعل الدعائي وأهدافه واستراتيجياته عبر حجاجية إقناعية لها تقنياتها اللغوية وأغاليطها المنطقية وتأثيراتها العاطفية»، ومعتبراً أن هدف الدعاية ليس التقويم بل التحريض، وأن الفعل الدعائي يعنى بالحصول على أكبر قدر من الإقناع بغض النظر عن الحقيقة، وترتبط الدعاية بالحجاج أيضاً عبر توسلها بالسلم الحجاجي والحجج الفرعية والمركزية، وحجج المنطق الدعائي في الغالب تتسم بعدم التناقض ولها تقنياتها مثل إطلاق التسميات والتعميمات البراقة والتلطيف البلاغي والإجماع الكيفي أو ما يسمى بسلطة الشاهد سوفسطائياً والإجماع الكمي^(٥٥). وقد لا تكون الدعاية بالضرورة كذباً ولكن في إطار البنية الكلية لها تحقق أشكالاً من الطمس والإخفاء وتخلق سياقاً تأويلياً كاذباً، وتتبع في ذلك آليات مثل تقديم جزء من الحقيقة في صورة الحقيقة كلها، وتقديم تصورات عن وقائع محددة بما يخالف الواقع، ودفع المتلقي إلى موقف معين دون إكراه، وذلك في إطار الدعاية الإدماجية بعيدة المدى من خلال التكرار الذي يخلق عادة ما أو سلوكاً اجتماعياً مستقر^(٥٦). وتقوم بنية المنطق الدعائي على تمثل الوجود المادي تمثلاً مشوهاً تابعاً لقصدية الفاعل الخطابي وحصيلته المعرفية والاجتماعية والتاريخية والسياسية^(٥٧).

أما المغالطة الحجاجية فهي القاعدة في التناول الدعائي من وجهة نظر الكثيرين لأنها قائمة في بنية الفعل الدعائي وفي غايته، فقد تكون الدعاية مقولات -أو صور- حق يراد بها باطل، وقد تكون مقولات -أو صوراً- باطلة يراد بها باطل أو حق، أما إذا كانت مقولات حق يراد بها حق فحينئذ ننتقل من مجال الدعاية إلى الدعوة.

في إطار المغالطات الدعائية والحجاجية على وجه العموم هناك إسهامات نظرية سبق الإشارة إليها عند التعرض للمنطق غير الصوري وقيامه في البداية على دراسة المغالطات، وقد

تكرار الألفاظ، هذه الصورة من المغالطات قد لا تكون كذلك في حال المتلقي المتفق في العقائد مع الطرح في حالات الاستقطاب، ويتوجه هذا النوع من الحجج إلى المؤيد، أما المعارض فهي تلقي عليه عبء الإثبات أو النفي.

٤- مغالطات الحجج ككل:

وتعبر عن خلل بنائي أكثر وضوحًا ويتجاوز فيها المرء وغياب آداب الحوار والقصور العقلي إن كان من يطلقها معتقدًا بصحتها، وتقوم على أخطاء الاستدلال، أو دفن القضية الرئيسية، أو التريص بالزلل، أو تحقير الخصم، ومنها:

- **أخطاء الاستدلال:** مثل الانتقال غير المشروع من السبب إلى النتيجة، وهو أمر يتعلق بمعظم المغالطات، ومنها الاستقراء الخاطئ ومغالطة التركيب التي تنتقل من الجزء إلى الكل ومن الكل إلى الجزء دون النظر إلى الحالات المخصوصة التي تكون للأجزاء فيها خصائص مستقلة عن البنية الكلية.

- **تجاهل المطلوب إثباته:** فبدلاً من إثبات الصراع السياسي الحدي وعدم احترام نتائج الديمقراطية، يقوم القائم بالاتصال ومرسل الخطاب بإثبات فشل الإنجاز والأداء للسلطة التنفيذية. وتهتم تلك المغالطة بإثبات الغاية دون الوسيلة مثل تحقيق الأهداف الكبرى (الأمن القومي، مكافحة الفقر والجريمة، الانتعاش الاقتصادي، إتاحة الحريات والحقوق، العدالة الاجتماعية، الوحدة الوطنية، الكرامة الإنسانية...). وتصرف هذه الحجج الانتباه عن الموضوع الأصلي بموضوع آخر للتمويه والخداع، فيتحول صراع النخب على سبيل المثال إلى قضية أمن قومي، ويستخدم في ذلك الأساليب البلاغية والإطناب والاهتمام بشكل الطرح وليس بمضمونه.

- **مهاجمة رجل القش:** ويكون ذلك عن طريقين إما أن تنسب المغالطة الحجاجية للخصم ما لم يقل به، أو تهاجم مقولاته في الجانب الأضعف منها، ومثال ذلك مهاجمة طرح المائة يوم لمرسي واعتباره ذريعة للحكم بعجزه وفشله كرئيس. لا تهاجم هذه المغالطة طرح الخصم كبنية، وتستخدم التهويل والتعميم أو التجزيء في النقد، ولا تحسن تأويل النصوص أو التمثيل الأمين لمقولات الخصم، ومثال ذلك إهمال المضمون العلماني لخطاب الرئيس مرسي والتركيز على البعد الإسلامي في التصاقه بالعمل السياسي وما ينطوي عليه من مخاطر داخلية وخارجية من وجهة نظر المغالط.

- **مغالطة منشأ الطرح أو مصدره:** حيث تُرد المغالطة الحجاجية على حجج الخصوم بأن منشأهم الاجتماعي هو سبب طرحهم، وهي حجة تقويمية تقوم على علة زائفة أو شرط يطعن في المنشأ والخبرات التاريخية، ليصل إلى نتيجة

الاستياء العام لاسيما إذا ما كان مصطنعاً. ويقترب من ذلك مغامرة المقامر التي تنطوي على خطأ في فكرة الاحتمالات والأرجحية، إذ تعتبر أن ما حدث في الماضي له تأثير على الأرجحية بغض النظر عن رؤية السياق، ويتجسد ذلك في اليقين بوقوع أحداث في المستقبل دون سند من علة حقيقية سوى اليقين الزائف بأرجحية تعبر عن قصور عقلي. ومن أشكال التعميم الزائف اعتبار الانتفاضة ثورة، والحكم على تحرك جماهيري ما بأنه صفة ثابتة لشعب ما تصبغه بالسمة الثورية، أو بأنه شعب كسر حاجز الخوف بلا رجعة، مع أن الخوف مكون بنائي في الإنسان على وجه العموم، أو أن نحكم على فئة مهنية ما بأنها شامخة أو منحلة بناء على وقائع محدودة غير ممثلة للعينة كلها.

- **الاحتكام إلى النتائج:** وهو الحكم على الاعتقاد بنتائجه السلبية أو الإيجابية دون النظر إلى معايير الصدق أو المعايير الأخلاقية على وجه العموم، وفي هذا الصدد قد يرى البعض أن الموازنة والمصلحة والأبعاد الواقعية لا النظرية قد تجعل من الاحتكام إلى النتائج ليس بمغالطة حجاجية، وهنا يثور التنازع بين العقل والأخلاق، مثال ذلك اعتبار تولي حزب ما يؤدي إلى حروب مع دول مجاورة أو إلى حروب أهلية وطائفية على وجه الخصوص، وقد يؤدي إلى ذلك الصراع الحكمي التعارض بين الخطاب والحقيقة، كأن يكون الخطاب قيمياً يعلي من شأن المبادئ والممارسات الديمقراطية في الوقت الذي تأتي فيه الممارسة الديمقراطية بنتائج لا ترضي الطرف الأقوى القادر على إدارة المجتمع والدولة، لذلك فإن خطاب الحقيقة هو القادر على فض الاشتباك في هذا الصدد لأنه ينحاز إلى القوة المادية أو للقيم وفقاً للرجحان الواقعي لأيهما في المجتمع، ولكن تعبير الخطاب عن الحقيقة ليس الحل في جميع الأحوال لاسيما في عصر العولمة الموجهة والمشكلات التي تفرضها على سيادة الدول وعلى طريقة حياة المجتمعات المغايرة للطرف الموجه للعولمة صاحب الثقافة المتوحشة التي تسعى إلى اغتيال الثقافات الأخرى أو إخضاعها.

- **حجة الإحراج الزائف:** وتقتصر على بديلين متناقضين لا ثالث لهما وتستخدم صيغة «إما - أو»، وترتبط بأجواء الاستقطاب وبالتفكير ثنائي القطبية وتقترب بخطاب العنصرية والتصنيف الحدي، مثال ذلك إما الثورة على مرسي أو انهيار مصر.

٢- مغالطات الروابط:

كالروابط السببية دونما اقتراب من الأسباب والعلل إلا بأداة الربط. لا تعدم المغالطات الحجاجية الروابط السببية (لأن، وبناء على ذلك، إذن، ومن ثم...) حتى لو كانت المسألة لا تعدى

الإثبات على المتلقي، إلا أن السمعاني يشير إلى أن كل نتيجة لا بد لها من علة بل يذهب إلى ضرورة تعليل العلة، ومن أمثلة هذه المغالطة إثبات صحة جمع (١٥) مليون توقيع لحركة تمرد من أجل إجراء انتخابات مبكرة لعدم تمكن الخصم من نفي ذلك الطرح. وقد تستخدم في هذا النوع من المغالطات صيغة الاتهام سواء بالانتماء الأيديولوجي إلى فصيل ما (المكارثية/الإخوانية/...) أم بالانتماء الأخلاقي (النفعية/العمالة للخارج/التمكين...) أم بالتعصب الديني والعنصري إلى غير ذلك من الاتهامات.

– **الاحتكام إلى السلطة:** حيث يكون صدق القضية من صدق قائلها، مثال ذلك الخبراء السياسيين والمثولون ولاعبو كرة القدم، حتى وإن كان القائل متحيزاً أو صاحب علم زائف، وهي معرفة بالوساطة تعطل عمل العقل، لكن دورها الإقناعي قوي بمراعاته اهتمامات فئات المجتمع وبشرائحه.

– **القولبة الجبرية:** وتتمثل في صوغ البيانات وفقاً للاعتقادات بالانتقاء والتجاهل والتحويل والتهمين لتناسب المعتقد، فيستخدم الاعتقاد كدليل، مستنداً إلى بيانات إما كاذبة أو غير مكتملة أو منتزعة من سياقاتها، ويقترّب من ذلك أيضاً مغالطة السبب الزائف حيث يستخدم التعاقب والتجاور في المكان والزمان كدليل.

هذه المغالطات وغيرها تعد من آليات التفكير الخرافي، وتشكل في مجملها -إضافة إلى عملية التلقي- ميكانيزمات عمل الصنم الذهني الذي سبق التطرق إليه.

من ناحية أخرى يحفل التراث العربي الإسلامي بإرشادات منهجية لحقل تحليل الخطاب في بعده التداولي المتعلق بعملية الحجاج، ولقد أوضحت دراسات عديدة ذلك الإسهام من خلال تناول ظاهرة الاستلزام الحوارية المتعلقة بنظرية أفعال الكلام في حقل النحو لدى الزمخشري وتناوله صيغ الأمر والنهي ومعانيهما وفي البلاغة لدى السكاكي وتناوله لثنائيات الخبر والإنشاء/المعنى الأصلي والمعنى الفرعي/الأمر والنهي ومولداتهما^(٥٤)، هذا فضلاً عما حفلت به أعمال عبد القاهر الجرجاني من بحث لقضايا التداولية إذ تناول أبعاد النظم وفعل التخاطب ودينامية المعنى ومقصدية الخطاب وما يرتبط بها من استراتيجيات إقناع وأغراض حجاجية^(٥٥).

تتعدد الأعلام العربية والإسلامية في الحقلين البلاغي والنقدي التي قدمت إسهامات في الحقل الذي عرف فيما بعد بالتداولية كالجاحظ وابن سنان الخفاجي وأبو هلال العسكري والسلماسي وشهاب الدين الحلبي وابن الزمكاني وأبو المطرف بن عميرة وحاتم القرطاجني وأبو حيان التوحيدي وابن

تنعت كل سلوك للخصم بأنه من قبيل إحساسه بالمظلومية أو سعيه إلى الانتقام السياسي، ويعطل هذا التقويم عملية البحث والتقصي، ذلك لأن منشأ الطرح ليس الشيء نفسه. وبالنظر إلى مصدر الطرح تُرفض الفكرة لعلّة المصدر القائل بها، ويستخدم في ذلك آليات القدح ومغالطة «أنت أيضاً تفعل كذا» «لأن الإخوان باعونا في محمد محمود فنحن نفعل مثلهم» «لا نلتزم بالدستور والقانون لأن الرئيس لم يلتزم به من خلال الإعلان الدستوري الذي أصدره، ولأن التيارات السياسية المؤيدة للرئيس حاصرت المحكمة الدستورية العليا»^(٥٦). وتجعل تلك المغالطات الحجاجية الخصم في موقع دفاعي وتشنت الجهد الحجاجي. ومع ذلك ينبغي الاحتراز من مصدر الطرح لاسيما إذا ما كان في موضع العداء أو فاقداً للصدقية، فكل ما يأتي من الشيطان شيطاني إلا أنه يمكن خداع الشيطان بإثمار بعض مقولاته في ظروف مختلفة عن الظروف التي أطلق فيها طرحه.

٥- مغالطات الدليل:

تعد هذه الحجة العلة وتبنى على الأسباب والشروط والأمارات الظنية، ويتحول فيها دعم الحجة إلى تبرير، وتعدم الدليل العقلي، ومنها:

– **المغالطة بالاستمالة الوجدانية:** تستبدل في تلك المغالطات الاستمالة العاطفية بالدليل العقلي، ومن ذلك مناشدة الشفقة، كأن تمرر الحجة أفعالاً غير قانونية بالنظر إلى ظروف الفاعل دون النظر إلى السياق المصاحب للحدث، ومن ذلك تبرير ثورة التوقعات المستحيلة التحقق وما يصاحبها من أفعال غير قانونية بالتعاطف مع مرتكبي الخطأ، على الرغم من عدم إمكانية تحقيق ما يستحيل تحقيقه، نظراً إلى اعتبارات المكان والزمان والأشخاص والأفعال. ومنها أيضاً حجة التخويف الزائفة التي لا تقوم على دليل سوى التخويف ذاته وإثارة مشاعر الرعب، وهي تفترض الحتمية بين الفعل المحدود والنتيجة المضخمة، على الرغم من عدم حقيقة ذلك في كثير من الأحيان.

– **مغالطة الاحتكام إلى العامة:** حيث تبني صحة الحجة على كم المعتقدين بها، ومن صياغاتها الالتحاق بالقطار سواء كان قطار العولة أو قطار الديمقراطية أو قطار الثورة أو أي قطار استعاري آخر، مثال ذلك الالتحاق بخمسة عشر مليوناً ممن وقعوا على وثيقة حركة تمرد.

– **الاحتكام إلى الجهل:** حيث يكون نقص المعلومات لدى الخصم وعدم إمكانية تحقيقه من نفي أو إثبات الطرح دليلاً على صحة طرح المغالط، فتعتبر الحجة صحيحة ما دام الخصم لم يستطع البرهنة على خطئها، وهي تنقل عبء

يمكن إذن استخراج المغالطات الحجاجية من باب الاعتراض على القياس والذي ينقسم إلى مطالبة واعتراض ومعارضة، فالمطالبة تنصرف إلى أمور مثل جواز القياس من عدمه في مسائل معينة سواء لاعتبارات المسألة التي تطلب القياس أو ما يقاس عليه، ومثل جواز العلة والحكم. أما الاعتراض فهو متعلق بشكل تفصيلي بالعلل وسيتم التطرق له لاحقاً. أما المعارضة فتقوم على الاعتراض بعلّة مبتدأة أي ترجيح الدليل ببعض أنواع الترجيحات، أو المعارضة بعلّة الأصل وعكسها في الفرع.

يتصل الحديث عن القياس بالجدل والعلّة، ولقد أورد السمعاني كل ذلك متصلاً في باب القياس في كتابه قواطع الأدلة، ولا يتسع المقام للخوض في تفاصيل الإسهام التراثي وتفوقه في مجال القياس، ولكن سوف نلقي الضوء بإيجاز على تناوله للعلل لارتباطها بموضوع هذه الورقة البحثية.

لقد أشار أرسطو من قبل إلى العلة باعتبارها مادة الشيء أو بداية التغيير والسكون أو غايته أو نموذج الشيء وصورته، وأشار إلى أنه قد يكون للشيء الواحد علل كثيرة، وقد تكون العلة معلولاً ولكن ليس بالطريقة نفسها، مثال ذلك العلة الفاعلة والعلّة الغائية فالثورة مثلاً هي علة فاعلة للتغيير إلى الأفضل، والتغيير إلى الأفضل هو علة غائية للثورة^(٦١). ولكن أرسطو لم يتناول دراسة العلل بصورة بنائية مثلما وردت في أدبيات الجدل وأصول الفقه؛ حيث أشار السمعاني إلى الفرق بين العلة والشرط والسبب، وأسباب الاختلاف في العلل، ووجوه الترجيحات بين العلل، والاعتراض على العلة، وقياس العلة، واستخدام العلل في المعارضة، وتعليل العلة، وقد تم التطرق إلى بعض هذه النقاط في ثنايا هذه الورقة البحثية.

العلّة هي الصفة الجالبة للحكم ولا بد من دليل على صحتها^(٦٢)، لأنه إذا عللت العلة بالحكم والحكم بالعلّة فحينئذ يكون التعليل دائرياً. أما الدليل على صحة العلة وسلامتها هو مناسبتها للحكم مع سلامته من العوارض والمبطلات، فضلاً عن السبر والتقسيم وتتبع المعاني وبيان خروج أحادها عن الصلاح للتعليل إلا واحداً يرضاه. ويشير السمعاني إلى إمكانية فساد علتين ويكون الصحيح علة ثالثة. ويشير قياس العلة إلى حمل الفرع على الأصل بعلّة شرعية وينقسم إلى جلي وواضح وخفي. ومن أنواع الاستدلالات لدى الباجي حينما ألحق بالقياس خمسة أوجه للاستدلالات الاستدلال ببيان العلة، كما أشار الباجي في تناوله للأسئلة إلى ضرورة قرن السؤال عن الحكم بعلته.

أما في الاعتراض على العلة والتي يمكن الاستفادة منها في قضية المغالطات الحجاجية فقد استعرض السمعاني عدداً من

جني وابن الرشيق وابن فارس وغيرهم^(٥٦). ولقد ورد الحجاج باعتباره بياناً قائماً على الإقناع والإفهام لدى الجاحظ، ولدى ابن وهب باعتباره احتجاجاً نثرياً، ولدى ابن خلدون باعتباره جدلاً ومناظرة واعتبره من تقنيات علم الكلام، ويعتبره القرطاجني ركيزة للخطابة والإقناع^(٥٧). كما اهتمت الدراسات أيضاً بإبراز إسهام الأصوليين في ذلك الحقل من خلال نظرية الاقتضاء^(٥٨)، ومن خلال بحث مستلزمات الإبلاغ اللغوي عند الأصوليين، فالقرآن خطاب (الحكم)، المتلقي فيه هو المكلف (المحكوم عليه)، والكلام مقسم إلى أمر ونهي، والحكم هو خطاب الشرع إذا تعلق بأفعال المكلفين (المحكوم فيه)، فالأصوليون تعاملوا مع الخطاب باعتبار المرسل والمتلقي والمقام واعتنوا بشروط تحققه^(٥٩).

في إطار أصول الفقه وعلم الجدل تأتي آلية الاستدلال لتستوعب المنطق القديم القائم على الضرورة والمنطق الحديث القائم على الاحتمال والحجاج والتداولية في أن معاً؛ حيث تناول الأصوليون الأصل ومعقوله، وأبدعوا تقسيمات تأويلية للكتاب تقوم على عرف اللغة وعرف الشرع والدلالة في إطار الجمل والمفصل والمحتمل وغير المحتمل وما ينضوي تحت ذلك من تقسيمات فرعية، وفي السنة تحدثوا عما يستقل بنفسه دون سبب وما لا يستقل بنفسه، وفي معقول الأصل تناول الأصوليون لحن الخطاب وفحواه والاستدلال بالحصص والاستدلال بمعنى الخطاب، وفي إطار ذلك أوردوا الاعتراضات على معقول الأصل التي يمكن الاستفادة منها في قضية المغالطات الحجاجية، وهذه الاعتراضات هي (ممانعة الأصل، ممانعة الوصف، ليست بحكم، ليس أصل، مختلف، ليس علة، الاعتراض على العلة بالفساد والنقض والكسر وعدم التأثير وبأنها لا تجري في معلولاتها، تصحيح العلة، الاعتراض على وجوب العلة، الاعتراض على العلة بالقلب). ومن الآليات الأخرى التي يستفاد منها في حقل المغالطات المنطقية ما ورد في باب الأسئلة التي يلقيها المناظر في علم الجدل، كالطعن في السند والتضعيف وبيان الخلاف ومقابلة الدليل بدليل مثله أو أقوى، والاعتراض على الدليل. أما وجوه الاعتراض فتمثلت في عدم صحة الاحتجاج لأسباب تتعلق بالإجمال والاحتمال والمشاركة في الدليل واختلاف التأويل، فضلاً عما سبق ذكره في آداب المناظرة وتجنب الحيل وفقاً لما أورده الجويني والباجي وغيرهما مثل الغموض والإجمال واستخدام غريب اللغة، أو التعلق بعبارة الحاج بعيداً عن قصده، والاحتياط بإخراج الحاج عن جوابه إلى غيره، ورفض المسلمات دون مناقشة الدليل^(٦٠).

٢- فساد الوضع، وهو متعلق بالتخفيف والتغليظ أو محاولة الجمع بين شيئين حرم الشرع بينهما.

٣- المناقضة، سؤال تبطل به العلة بالنظر إلى موضع التأثير واكتمال العلة.

٤- المعارضة، وهي التزام ما أوجبه العلة، ثم إعادة تكييف المسألة والوصول إلى حكم آخر معارض، ويشير في هذا الصدد إلى القلب واعتباره مشاركة في الدليل وجعل العلة معلولا والمعلول علة.

رابعاً- نماذج تطبيقية من خطاب المعارضة:

شهدت فترة الرئيس مرسي مجالاً حوارياً غير سوي، وشكل السياق أزمة حقيقية لعمل العقل، وإذا كانت هذه الورقة البحثية تتناول خطاب المعارضة، فإن ذلك لا يعني بحال من الأحوال أن الخطاب الرئاسي كان خالياً من الخطايا الخطابية مع العلم أن الخطاب الرئاسي يمثل سياقاً لعملية التناص والجدل، ولم يكن ذلك الخطاب بعيداً عن فكرة الأصنام الذهنية؛ فمسلمات ذلك الخطاب كانت تصادر على المطلوب وتتعامل مع الشروط على أنها علل (الحشد علة الاستعلاء مع أنه شرط)، وكانت تشكل نمطاً من خطابات معالجة الأزمات وتأتي كرد فعل، وكانت قاصرة عن إدراك التوازنات الحقيقية؛ تدفن الفعالية بالإنشاء اللفظي وبالخطاب الاحتفالي القائم على الذم والمدح، تستخدم أفعال كلام لا توتّي أثرها في معظم الأحوال ومع ذلك استمر الخطاب في استخدامها، مثال ذلك استخدام أفعال التهديد دون جدارة حقيقية في التنفيذ. وفي مناخ تسرب السلطة الفعلية والسخرية اللاذعة من الخطاب الرئاسي والتربص به كان الخطاب يهمل ذلك في بعض الأحيان ويمارس الإطناب والإرتجال مما جعله مادة للقدح، وساهم ذلك في سقوط سلطة الخطاب فضلاً عن سقوط المقام الخطابي إضافة إلى عوامل أخرى خارجة عن النص.

جاء الرئيس مرسي إلى منصبه بانتخابات رئاسية مثلت نتيجتها إعلاناً بانقضاء ثورة يناير المصرية، وتعبيراً عن انقسام في رؤية المجتمع لطريقته السياسية المثلى بفوزه بفارق طفيف على مرشح النظام السابق، وجاء مؤتمر فيرمونت قبل إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية لينازع الرئيس سلطته قبل أن تبدأ، وليضع قواعد تطيل أمد المرحلة الانتقالية ويعطي من شأن شعار «الثورة مستمرة»، وإن لم يقدم الهدف النبيل في نشأته إلا أنه أضعف من شرعية الصندوق الانتخابي ووازاه بشرعية الميدان في ظل مناخ استقطابي حاد.

لم تقف المعارضة عند حد وظيفتها السياسية، بل سعت إلى اعتبار نفسها كياناً مساوياً المؤسسة الرئاسة وليست جزءاً من النظام السياسي، وإلى تحويل التعدد السياسي إلى انقسام

الاعتراضات التي أبدعها العلماء المسلمون والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

١- الحكم المنصوب له العلة لا يجوز إثباته بالقياس، لأسباب تتعلق بالخصوصية؛ خصوصية النص المتعلق بحدث خاص، خصوصية اللغة حيث تأتي بمعانٍ محددة، خصوصية الوضع بالوجود أو العادة.

٢- ما قيس عليه لا يجوز أن يكون أصلاً، كالقياس على أمر مركب.

٣- ما جعل علة لا يجوز أن يكون علة (جعل الاسم علة، أو شبه العلة علة، صورة المسألة علة، نفي الصفة علة، الاختلاف والاتفاق علة). ومنها أيضاً ما جعله حكماً للعلة لا يجوز أن يجعل حكماً، مثال ذلك مساواة حكم بحكم آخر مختلف فيه.

٤- الاعتراض بالممانعة في الأصل، أي القياس على أصل آخر (علة أخرى يتخذها أصلاً ويقيس عليها).

٥- الاعتراض بمنع الوصف، وهو متعلق برفض التعريفات التي تستخدم كوصف جالب للحكم.

٦- القول بموجب العلة، وهو الاتفاق على ما يقوله الخصم، ولكن يشير إلى أن ما لدينا موضوع آخر وعلة أخرى، مثال ذلك يجوز البيع بعدم الرؤية في عقد المعاوضة فيجيب الخصم بأنه يتفق مع ذلك ولكن لا يجوز الأمر بالجهالة.

٧- الاعتراض بعدم التأثير.

٨- الاعتراض بالنقض، ويتعلق بالإشارة إلى وجود موضع في العلة من دون حكمها، ويشير إلى حالات مخصوصة تعطل فيها القاعدة.

٩- الاعتراض بالكسر، أي نقض من حيث المعنى (ما يباع ولا يرى غير صحيح، فيرد الخصم في الزواج يتزوج ولا يرى وهو صحيح).

١٠- فساد الوضع، وفيه يكون الحكم مغلطاً لما يوجب له التخفيف والعكس بالعكس.

١١- الاعتراض بالقلب، وهو معارضة بعلة الخصم، فإذا قال: كذا شرط لكذا، فيكون الرد: ليس هذا شرطاً لذلك بالدليل الذي أوردته.

١٢- جعل العلة معلولا.

يلخص السمعاني هذه النقاط ويعيد صوغها كما يلي:

١- الممانعة: لا يصلح الطرد علة (أي التزامن ليس علة)، ولا يتمسك بالنفي (أي ضرورة إيراد الوصف الموجب للشيء) فبدلاً من القول هو لا كذا يقال الشيء هو كذا.

المصريين رفض ذلك الدستور الذي يمثل رؤية فصيل سياسي واحد ولا يمثل طموحات الشعب المصري بعد ثورة شعبية كثورة ٢٥ يناير ٢٠١١». ويمكن هنا قلب الحجة بعلّة المعلل مع المعارضة في الوصف لأن النسبة لم تصل إلى ٤٠٪ بأن الدستور يعبر عن أغلبية المصريين أي ٦٠٪. ويشير البيان أيضاً إلى أن «الإعلان الدستوري منح فيه الرئيس نفسه سلطات استثنائية والحق في إصدار ما يشاء من قوانين وحسن قراراته وقرارات الجمعية التأسيسية التي تولت صياغة الدستور وقرارات مجلس الشورى» ولكن الجبهة التي اعترضت على إعلان واحد لرئيس منتخب لم تعترض على إعلانات دستورية متعددة لرئيس معين، ما يعني أن قضية الأفراد بالإعلانات الدستورية من قبل شخص واحد ليست هي القضية المركزية في الحقيقة وإن كانت مركزية في الطرح.

٢- في بيان حول أحداث الاتحادية^(٦٨): برزت مغالطة القولية الجبرية وإعادة صوغ المعلومات؛ إذ يشير البيان إلى أن «تصريحات الإخوان المتلاحقة باتهام الشعب المصري وقواه الثورية السلمية وجبهة الإنقاذ الوطني بالتحريض على العنف»: فجبهة الإنقاذ وبعض القوى الثورية باتت هي الشعب المصري كله لذلك هناك ممانعة في وصف العلة ومصادرة على المطلوب لإثبات التالي دون إثبات المقدم الذي هو تمثيل الجبهة والقوى الثورية للشعب المصري كله. ويذكر البيان «وكشفت تصريحاتهم مقاصد النظام العدواني تجاه الشعب وجماهيره»، فذكر كلمة الشعب يعبر عن استقراء خاطئ ومغالط لأنه كان هناك فئتان من الشعب في محيط قصر الاتحادية فئة تعبر عن تيار مؤيد للرئيس وأخرى غير مؤيدة. ويذكر البيان «وأكدتها ممارسات العنف الوحشي غير المبرر في ٥ ديسمبر في محيط قصر الاتحادية على يد ميليشيات الإخوان» وهذه المقولة تعد قولبة جبرية لأن العنف مورس من الطرفين؛ طرف يدافع وطرف يهاجم، ثم إن لفظ ميليشيات يشير إلى تنظيم عسكري وهذا لم يثبت ويعد مصادرة على المطلوب واستخداماً لأثر التخويف محاولاً في ذلك إثبات التالي أي الهدف من البيان وهو «إسقاط نظام الاستبداد وعدم خوض الجبهة مسار الحوار مع السلطة»، ويشير ذلك أيضاً إلى فساد الوضع فأين الإعلان الدستوري علة لإسقاط النظام السياسي (الذي لم يكتمل بعد) في ظل غياب مجلس تشريعي يعد حكماً مغالطاً لا يناسب العلة.

٣- بيان جبهة الإنقاذ في نعي شكري بلعيد المعارض التونسي^(٦٩): يربط البيان ربطاً إسمئياً بين التيار الإسلامي في كل من مصر وتونس، ويعبر عن نمط حوارات

مجتمعي زائف يستخدم صيغة: نحن وهم/ طريقتنا وطريقتهم/ هويتنا وهويتهم، ذلك الانقسام تمكن من إدراك ووعي شرائح اجتماعية ليست بقليلة، وتعامى عنه الخطاب الرئاسي ومؤيدوه لأنهم اهتموا بالواقع المادي ولم يلتفتوا إلى الواقع الإدراكي ودوره في توجيه السلوك. وكان من نتيجة ذلك تصاعد حدة الحوار فاتخذت الحوارات نمط المباريات الصفرية كما ورد في البيان الأول لحركة ترمد «لا حلول وسط»^(٦٣)، ونمط التأطير أي تصنيف المتحاورين واستخدام صيغة الاتهام، فاتهمت الجبهة الرئيس ومؤيديه بأنهم أطراف الثورة المضادة وبالفاشية^(٦٤) وبالسلوية عن إراقة الدماء واتهمت البنى الفكرية لجماعة الإخوان ذاتها بأنها تعظم من قيمة العنف، ونمط التحفيز الانفعالي بالتركيز على الشحن الوجداني والدعوة إلى استمرار التظاهر والاعتصامات متذرة في ذلك بحوادث جزئية، ونمط الاستبداد والتسلط القائم على التسليم للمعارضة باحتكار الحقيقة فلا حوار سياسي مع مؤسسة الرئاسة قبل استجابتها لكل شروط الجبهة التي تختزل حقيقة الموقف من وجهة نظرها^(٦٥)، ونمط كبش الفداء فالرئيس هو سبب الانقسام ومن ثم فالعصا السحرية هي الانتخابات الرئاسية المبكرة^(٦٦).

في ظل هذا السياق الاستقطابي المتأزم لم يعد خطاب الجبهة والمعارضة قضايا مخاتلة كالتوافق ولكنه توافق قائم على خضوع الأغلبية الصغيرة للأقلية الكبيرة، والحوار السياسي ولكنه حوار إلزامي يدعن لكل شروط الجبهة، ومشاركة سياسية ولكنها قائمة على انتزاع سلطات الرئيس، وحكومة توافقية ولكنها غير ممثلة للتيار الأكبر في المجال السياسي، ومبادئ الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية لكن مع إغلاق سبل تحقيقها بتعطيل عجلة الإنتاج والانسحاب من الجمعية التأسيسية لوضع الدستور، ورفض الاستبداد الرئاسي ولكن مع تعطيل اكتمال مؤسسات النظام السياسي برفض المشاركة في الانتخابات البرلمانية، وإعلاء شعار الدولة المدنية ولكن من خلال استدعاء القوات المسلحة للتخلص من رئيس منتخب.

وبالنظر إلى بيانات جبهة الإنقاذ الوطني يمكن ملاحظة

ما يلي:

١- في بيان تعريف الجبهة لنفسها^(٦٧): يشير البيان إلى أن الجبهة تشكلت بعد الإعلان الدستوري «لحفاظ على الدولة المدنية الديمقراطية واتخاذ موقف موحد لرفض الإعلان الدستوري»: فالعلة مركبة يمكن رفض الوصف التي جاءت به وهو «دولة مدنية ديمقراطية» لأن حكم الرئيس مرسي لم يكن دينياً أو عسكرياً، من ناحية أخرى فإن الأحزاب المسيحية الحاكمة في أوروبا لا تسم الحكم بالديني. ويشير ذلك البيان أيضاً إلى أن «٤٠٪ من

٥- في بيان الجبهة حول الانتخابات البرلمانية في ٥ مارس ٢٠١٣^(٧١): يشير البيان إلى أن «النظام رفض تحقيق المصالحة الوطنية والالتزام بنتائج الحوارات الصورية التي رفضت الجبهة المشاركة فيها، وبالتالي فإن الجبهة تؤكد تمسكها بقرار مقاطعة الانتخابات»، فالقضية الأساسية في هذا الطرح هي المصالحة الوطنية، ويشير الخطاب إلى أن الجبهة رفضت الحوار أي رفضت آلية المصالحة نفسها، ومن ثم يمكن الاعتراض بقلب الحجة وهي أن الجبهة هي من رفضت المصالحة وليس النظام لأنها ترفض الحوار. في ذلك البيان أدانت الجبهة «تعرض المواطنين للضرب والتعذيب والاختطاف والتحرش بالنساء والاختفاء القسري واستخدام كافة وسائل القمع على يد قوات الأمن»، لكن الجبهة لم تدن ذلك في فض اعتصام رابعة وغيره من الأحداث التالية. أشار ذلك البيان أيضاً إلى أن مؤسسة الرئاسة وجماعة الإخوان إذا لم تقبل بالحد الأدنى من مطالب الجبهة، وهي «إقالة الحكومة الحالية لمواجهة الموقف الأمني والاقتصادي المتدهور وضمان أن تكون الحكومة المشرفة على الانتخابات نزيهة ومحيدة، وإقالة النائب العام، وتشكيل لجنة لتعديل الدستور المغيب فوراً، وإقرار نظام للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، والاتفاق على قانون للانتخابات يضمن قواعد النزاهة والحياد ولا يسمح بالظعن في دستوريته»، «سيكون النظام مشابهاً لما قبل ثورة ٢٥ يناير» وهو تلميح من طرف خفي بالثورة ضد الرئيس مرسي وإن كانت البيانات الصادرة قبل هذا البيان قد صرحت بأن نظام مرسي نظام استبدادي ديكتاتوري، ويعبر ما سبق عن نمط حوارات المباريات الصفرية والإحراج الزائف لمؤسسة الرئاسة إما /أو (إما أن تستجيب لمطالب الجبهة أو تكون مثل نظام مبارك)، يعبر ذلك أيضاً عن نظرية المؤامرة وخلق فضاء حوار من الشك والريبة بطلب حكومة محايدة.

٦- في بيان الجبهة بعنوان «قرار القضاء الإداري بوقف الانتخابات نتيجة طبيعية لتعجل جماعة الإخوان المسلمين في تنفيذ خطة التمكين»^(٧٢): يعبر العنوان عن مصادرة على المطلوب ويسلم بوجود خطة تمكين، وإذا كان التمكين يفترض الضعف فهو أمر لم يثبت وعلى العكس من ذلك كان حزب الحرية والعدالة الحزب الحائز على أكبر عدد من الأصوات في أول مجلس نيابي بعد إسقاط الرئيس مبارك، لذلك يرد على تلك العلة معارضة في الوصف. ويذكر ذلك البيان أنه «أجمع القانونيون والقضاة السابقون من كافة التيارات أن تقسيم الدوائر الانتخابية الذي أعده مجلس الشورى قد تم تفصيله لمواصلة خطة تمكين الإخوان والسيطرة على كافة مؤسسات الدولة، كما

المؤامرة الكبرى، إذ يذكر «النمو السرطاني للجماعات الإرهابية المستترة بالدين والتي بدأت تنفيذ مخطط واسع لتصفية المعارضة معنوياً وجسدياً في محاولة لإنتاج أنظمة فاشية تحتكر السلطة باسم الدين، وتطيح بكل قيم الحرية والديمقراطية التي ثار الشعب من أجلها... إن إرهاب المعارضة وإطلاق الفتاوى بإهدار دم قياداتها وقتل المعارضين وتصفياتهم بالرصاص في مصر وتونس لن يوقف مسيرة الثورة المستمرة من أجل تحقيق أهدافها»، ويرد على ذلك اعتراضات: فذلك قياس على أمر مركب لا يعبر عن النظام المصري لاسيما في مقارنته بالنظم الفاشية، فضلاً عن أن التيار الإسلامي في مصر ليس متطابقاً مع التيار الإسلامي في تونس، من ناحية أخرى فإن النظم الفاشية لم تسقطها ثورات الداخل وإنما أسقطها تحالف القوى الخارجية في الحرب العالمية الثانية، كما يرد على ذلك أيضاً معارضة في الوصف فالنظام الفاشي ليس نظاماً دينياً بل قومياً لذلك تعد هذه المقولة قولية جبرية. إضافة إلى ذلك لا تراعي هذه المقولة الصدق فلم تكن هناك فتاوى لإهدار دم أحد من المعارضين في مصر. ثم يشير البيان إلى «الثورة النبيلة في مصر وتونس ضد الاستبداد والديكتاتورية والنظام البوليسي القمعي المعادي لحقوق الإنسان وكرامته» ويرد على ذلك اعتراضات لأن هذه المغالطة الحجاجية تقيس على ما لا ينبغي القياس عليه (لا ينبغي أن يكون أصلاً) والحكم المنسوب له العلة لا يجوز إثباته بالقياس لأسباب تتعلق بخصوصية الوضع؛ حيث إن هناك رئيساً منتخباً في انتخابات نزيهة ولم يكن قد مضى على توليه السلطة سوى سبعة أشهر فحسب، لذلك يمكن القول بموجب العلة أي الاعتراف بضرورة الثورة على الديكتاتورية الظالمة لكن الوضع مخصوص، ويعبر ذلك أيضاً عن فساد الوضع فاغتيال معارض في تونس علة لدى الجبهة لاستمرارية الثورة في مصر.

٤- في بيان بعنوان لا للتكنيل والسحل والقتل في شوارع المنصورة وبور سعيد^(٧٠): يذكر البيان أن «انشغال الحكومة والرئاسة بالإعداد لانتخابات بلا أية ضمانات حقيقية يطعن في نزاهتها ويحولها إلى عملية تزيد وضع الانقسام» فضلاً عن استخدام ألفاظ معجمية مثل «آية» والتي تعبر عن إطلاقية في القول، وإضافة إلى أنه لم يكن هناك سبيل إلى التوافق بين الرئاسة والمعارضة، يرد على ذلك اعتراض وهو أن تلك المقولة جعلت العلة معلولاً والمعلول علة، فحل قضية الانقسام إن كان لها حل، ولم يكن الانقسام قائماً في البنى الفكرية والأيدولوجية، يكون بالانتخابات، ولكن المقولة كانت تعبر عن حوارات المؤامرة وتأزيم المشهد السياسي.

التأطير والتخوين والاتهام والمؤامرة، ويذكر أنه «لم يحدث في تاريخ العالم الحديث أن شجعت السلطة في أية دولة أو تواطأت على تفكيك مؤسسات هذه الدولة بصورة عمدية، بما في ذلك السلطات التي أدى فشلها إلى تفكك الدول التي حكمتها، ولذلك فإن ما يحدث في مصر اليوم من تمهيد رسمي لإحلال ميليشيات تابعة للجماعة التي تسيطر على السلطة وجماعات مرتبطة بها محل جهاز الشرطة إنما يعتبر سابقة فريدة تحذر جبهة الإنقاذ من أخطارها الفادحة» يعبر ذلك عن مضمون كاذب وصيغة إنشائية تقوم على تقوية معجمية للفعل الإنجازي، وإن كان يمكن القول بموجب العلة مع بعض التحفظات إلا أن السلطة التي تأتي بعد ثورة شعبية لا تفكك مؤسسات الدولة وأدوات حكمها وإنما يمكنها إعادة صياغة الهندسة المؤسسية وهو أمر طبيعي لا يثير خلافات حادة في حالة نجاح الثورة، كذلك فإن القول بوجود ميليشيات أمر لم يثبت دليل، ولم يشر البيان إلى تجمعات البلاك بلوك المعارضة وممارساتها ما يعني عدم العدالة في الحكم الخطابي، كما لم يقدّم دليلًا على تفكيك جهاز الشرطة بل كان الخطاب الرئاسي إزاءهم احتفاليًا يستخدم صيغة المدح. ويعبر الطرح الوارد في البيان عن حكم على النوايا بأمارات قوامها الظن لا الدليل، وعن إثارة المخاوف ومصادرة على المطلوب إثباته ويقوم على علة كاذبة، أما الحديث عن لجان شعبية لحفظ الأمن الوارد في ادعاءات بعض التيارات الإسلامية فيدعمه ما ورد في بيان الجبهة بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٣ من سوء الأحوال الأمنية التي كانت علة لدعوته لتأجيل الانتخابات البرلمانية.

٩- وفي بيان بعنوان: «الجبهة تحذر من تداعيات الحملة الشرسة ضد قياداتها والمعارضة في وسائل الإعلام»^(٧٦)، يذكر البيان «الاعتداء على عدد كبير من الإعلاميين وأصحاب الرأي بتواطؤ واضح إن لم يكن ضوء أخضر من السلطة الحالية المعادية لأي رأي حر» وفي ذلك استقرار خاطئ وتعميم متسرع بالقول (لأي رأي حر)، وكذلك إذا لم تكن السلطة تسمح بالرأي الحر فكيف صدر البيان على النحو الحاد والتهامي للسلطة ذاتها وهو ما يعد قلبًا للحجة، كذلك تأتي الاتهامات بلا دليل أو علة فالضوء الأخضر والتواطؤ وما ذكر في البيان حول «سياسة السلطة القائمة التي أشعلت نار العنف بإسقاطها دولة القانون واعتدائها على القضاء والفشل الذريع في حل الأزمات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية واستهانتها بمعاناة المصريين وانشغالها بتمكين الجماعة من كل أجهزة الدولة ومفاصلها» وكل هذه العلة ليست بعلل لأنها خاوية من

اتفقوا على أنه كان من الضروري إعادة القانون مرة أخرى إلى المحكمة الدستورية» يعبر هذا الطرح عن مقولة مركبة بها جزء صادق يتعلق بعودة القانون إلى المحكمة الدستورية وجزء كاذب يتعلق بإجماع كل التيارات على خطة التمكين، ويستخدم الجزء الصادق في المقولة لتمرير الجزء الكاذب. يشير ذلك البيان أيضًا إلى بعض المضامين غير الحقيقية مثل أن الدستور «كتبه قادة جماعة الإخوان بمفردهم»، ويرد في البيان أيضًا مضامين أخرى تعقد المشهد السياسي وتأزمه مثل «رفض محمد مرسي إقالة النائب العام الذي قام بتعيينه شخصيًا» على الرغم من قيام الرئيس بتعيين النائب العام بعد تظاهرات لإقالة سابقه، ولكن الأمر كان متعلقًا بالحرص على بقاء السابق ليظل ذريعة لمقولات المعارضة والقوى الثورية حول فشل الرئيس مرسي، وبعد قيام الرئيس بإقالته بات الأمر متعلقًا بنزع اختصاصات الرئيس وتجريده من ممارسة السلطة الفعلية، وإحداث تسرب في سلطاته ليكون ذلك علة إسقاطه، والبعد الزمني قد أثبت ذلك، إضافة إلى ذلك دعت الجبهة إلى تأجيل الانتخابات البرلمانية بذريعة سوء الأوضاع الأمنية، ومع رفضها السابق للحوار إلا بقبول الرئيس لشروطها كافة، فإن ذلك لا يؤدي إلا إلى عدم اكتمال مؤسسات النظام السياسي، في ظل رفض المعارضة ممارسة مجلس الشورى للدور التشريعي بصورة كاملة وفعالة واستمرار الفوضى الأمنية، ما يعني التأزيم المستمر للمشهد السياسي.

٧- في بيان بعنوان: «جبهة الإنقاذ تطالب بوقف فوري لاستخدام العنف ضد أهالي بور سعيد الباسلة وتحمل مرسي المسؤولية»^(٧٧)؛ إن عنوان البيان في حد ذاته يخرج من إطار النظم السياسية إلى حقل العلاقات الدولية، وهو في حد ذاته أشبه بتحضير شبح الحرب الأهلية، وما تضمنه البيان يعبر عن مبادرة صلح بين دولتين أو بين احتلال وشعب أصلي، وقد تحدث بيان آخر^(٧٨) عن مائدة مستديرة لحوار الجبهة مع عدد من الأحزاب المعارضة الأخرى في ٢٠ مارس ٢٠١٣، ويعد هذا انتقالًا إلى حقل الكوميديا والسخرية بما يشير إلى إهانة مؤسسة الرئاسة، ولقد كانت إهانة مؤسسة الرئاسة سمة بنوية في خطابات المعارضة أدت في النهاية إلى ترسيخ تسرب السلطة، ومن ثم الإسقاط في ذهن المتلقي قبل الإسقاط في ٣٠ يونيو ٢٠١٣، ولم تكن ردود الفعل لمؤسسة الرئاسة مناسبة للفعل.

٨- بيان بعنوان «مؤسسة الرئاسة تدفع نحو تفكيك مصر وحكمها بالميليشيات»^(٧٩)؛ يشير العنوان إلى نمط حوارات

الدستور. وهناك قلب للعلة فما يؤدي إلى التوتر ليس تولية المحافظين وإنما المطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة، لأن أثر تولية المحافظين لا يؤدي إلى التوتر ما دامت الجبهة واثقة بإجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة، ما يعني أن المحافظين القدامى والجدد على حد سواء لن يستمروا في مناصبهم. ويبرر البيان محاصرة بعض المواطنين لمقرات بعض المحافظات ومنع المحافظين من تيار الإخوان من دخول مقراتهم بأن المواطنين في تلك المحافظات يعارضون حكم الإخوان، فالعنف المعارض للرئيس ولقراراته أمر مقبول ويعاد صوغه في شكل إرادة شعبية وعلى الجانب المؤيد يوصف بأنه ميليشيا.

١٢- بيان جبهة الإنقاذ حول خطاب رئيس الجمهورية ٢٧ يونيو ٢٠١٣. في هذا البيان استمر استخدام نمط حوارات كبش الفداء إزاء الرئيس. واعتبره البيان غير قادر على تولي منصب الرئاسة، والمسئول عن حالة الاستقطاب بين أبناء الوطن الواحد، وأنه لم يعترف بخطاياها في المجالات الاقتصادية والأمنية وعلى مستوى السياسة الخارجية، وأنه «شن هجوماً غير مقبول على القضاء والإعلام قد يعرضه للمساءلة القانونية بتهمة السب والقذف» ويلاحظ أن دولة القانون قائمة إزاء الرئيس ومحاكمته، في حين ركزت أغلب بياناتها على غياب دولة القانون.

١٣- بيان شباب جبهة الإنقاذ بتاريخ ٣ يوليو ٢٠١٣: وفي هذا البيان نسب إلى الرئيس ما لم يقل به، أي «دعوته لأنصاره إلى الحرب الأهلية على أسس دينية وطائفية بدعوى أن الهجوم عليه هجوم على الشرعية والشرعية» على الرغم من أن الرئيس أوصى صراحة بعدم انزلاق أنصاره إلى هذا الأمر. وطالب البيان القوات المسلحة المصرية بتحمل مسئوليتها تجاه الوطن «بالقبض فوراً على محمد مرسي العياط بتهمة التحريض على الاقتتال الشعبي» وهذا يعارض ادعاءات الجبهة حول الغاية من نشأتها بالحفاظ على دولة مدنية ديمقراطية.

١٤- بيان جبهة الإنقاذ بخصوص فض اعتصامات رابعة العدوية^(٧٩): تأتي في هذا البيان علة مكسورة «خروج مصر العظيم ٦-٣٠ يعبر عن سعي مصر لصياغة دستور مدني يكفل للجميع حقوق المواطنة» فالخروج لم يكن دستورياً من الأساس والدستور الجديد الذي صيغ في عهد الرئيس مرسي لم يكن قد مضى على الاستفتاء عليه سوى أشهر محدودات، ثم كيف يكون الدستور مدنياً باستدعاء العسكريين لتعطيل دستور حاز الأغلبية من أصوات الشعب، ثم كيف ستصاغ حقوق المواطنة للجميع بإقصاء الفصيل السياسي الأكبر في الحياة السياسية،

المضمون، ولا تهدف إلا إلى إثبات التالي فحسب مستخدمة التعميم الخاطئ والتهامات دون دليل، والمهاة بين المؤيدين للرئيس المنتخب، واستخدام نمط حوارات كبش الفداء لتحميل شخص واحد أو تيار واحد كل مشكلات الدولة والمجتمع.

١٠- بيان جبهة الإنقاذ بخصوص الحملة الشرسة ضد القضاء^(٧٧): اعترض البيان على مشروع قانون يتعلق بالقضاء ناقشه مجلس الشورى، وذكر البيان أن «مجلس الشورى الذي اغتصب سلطة التشريع سعى إلى إضعاف مؤسسات الدولة والسيطرة على مفاصلها لخدمة فصيل بعينه على حساب المصالح الوطنية العليا» وأشار إلى أن الجبهة «ستقف مع قضاة مصر الأجراء» فإذا كان مجلس الشورى اغتصب سلطة التشريع والأوضاع الأمنية تدعو إلى تأجيل الانتخابات البرلمانية وغير مسموح للرئيس بإصدار قوانين لأن جماعته وحزبه يسيطران على قراراته فمن إذن سيقوم بسلطة التشريع؟! ويعبر ذلك عن نمط حوارات اليأس والحيرة، وفي الوقت ذاته يخلق معضلات بلا حل ليسهل نمط حوارات كبش الفداء، ومن ناحية ثالثة يجعل من الخطاب إدارة بالآزمات التي كل حلولها المنطقية مرفوضة من قبل خطاب الجبهة. إن القول بأن مجلس الشورى «مجلس باطل اغتصب سلطة التشريع» يعد مغالطة لأنه مجلس منتخب له سلطة التشريع لاسيما في ظل غياب مجلس الشعب (النواب لاحقاً) ويرد على ذلك اعتراض الممانعة في وصف العلة.

١١- بيان جبهة الإنقاذ الوطني بعنوان «جماعة الإخوان تدفع مصر نحو مزيد من المواجهات من خلال حركة المحافظين الجدد»^(٧٨)، يشير البيان إلى أنه «بينما يستعد الشعب المصري لتأكيد إرادته وتمسكه بأهداف ثورة ٢٥ يناير من خلال الدعوة لعقد انتخابات رئاسية مبكرة... أصرت جماعة الإخوان المسلمين الحاكمة إلا أن تدفع البلاد نحو المزيد من المواجهات والتوتر وذلك من خلال الإعلان عن حركة المحافظين الجدد التي شملت (١٧) محافظة» يحتوي هذا الطرح على مغالطة في الوصف بتحضير جماعة الإخوان وتغييب رئيس الجمهورية في قرار تعيين المحافظين من ناحية، وبالتعميم الخاطئ باعتبار أن من يطالبون بانتخابات رئاسية مبكرة هم الشعب المصري من ناحية أخرى، والصحيح أنهم جزء من الشعب، ولقد استخدم البيان تلك الصيغة لاستبدال ثنائية الإخوان في مقابل الشعب بثنائية الرئيس في مقابل شعبه الذي انتخبه، ومن ثم مصادرة حقوق الرئيس التي كفلها له

وفي تحاور الخطاب السياسي للجبهة مع عقل المتلقي لم يراع التمثيل الصادق للواقع في أغلب الأحيان، ولا البعدين الاستدلالي الصحيح والمنطقي السليم فكان يقاس على ما لا يقاس عليه كالفاشية وعلى النظام السياسي المصري السابق لثورة ٢٥ يناير، وحضر كثير من عيوب القياس كما حددتها جماعة بوريال من سوء النظر في المسائل العلمية، ووجوه الغلط والتغليب في الحكم العملي، ووجوه سوء النظر في كيفية التخاطب. واستُخدمت في ذلك القيم والرموز (الديمقراطية، التوافق الوطني، الوحدة الوطنية، الدولة المصرية...) لبناء الأسطورة السياسية حول تمثيل المعارضة للشعب المصري وحول الثورة الدائمة، وخوطف اللاوعي من خلال المشاعر والاستمالات الوجدانية والإيحاء، وتم التلاعب بالنواة الثقافية للمجتمع بهدف صناعة الحشد، واستُخدم الإرهاب الدلالي بهدف التحريض وتطويع الجماهير. ومن ثم فلم يكن للخلاف مشروعية لقيامه على الهوى وعدم مراعاة آداب المناظرة والجدل، أكثر من قيامه على أخطاء العقل وتنوع تركيبه وسنة اختلافه أو على تعقد الحقيقة.

لقد كان الصنم الذهني لخطاب المعارضة هو الدولة المدنية، ولا يعني ذلك الإيمان بالدولة المدنية فقد يدعو الكاهن لما لا يؤمن به، لأن بدعوته تتحقق كينونته في عالم الإنسان أي مكانته، واتضح ذلك في الربط الإسمنتي بين القضايا غير المتجانسة وعدم تجزئ القضايا متى وجب ذلك، وتوالد من رفض المعارضة لوجود التيار الإسلامي في المجال السياسي أطروحات كثيرة حول رفض أدائه السياسي العملي وبنائه الفكري النظري واستباحة قمعه وإقصائه وشيخته، ولا غضاضة في التعايش مع التناقضات الفكرية في أطروحات المعارضة (المشاركة السياسية/ الإقصاء، حرية التظاهر السلمي/ فض التظاهر السلمي، الانتخابات/ التعيين...) فتلك إحدى سمات الأصنام الذهنية.

ولقد أدى تكرار الجدل حول النقاط نفسها بالحجج ذاتها والحدة عينها إلى حالة إرهاب ذهني لدى المتلقي، وإلى حالة استقطاب حاد صاحبها انقسام مجتمعي على المستوى الإدراكي لم يكن له ما يستند إليه، من أبعاد مادية، إلا أن الإدراك يسعى لإثبات صحة ما ذهب إليه، لذلك من البدهي أن يبحث عما يؤيد مسعاه الانقسام، وقد يلقي ذلك بأثره على الدولة كجماعة وطنية في الأمد المنظور إذا لم يجبر الخلل في هذا الصد، ذلك أن الاعتبارات المجتمعية لها الأولوية لأن بها يقوم التعايش الطوعي المشترك، والاعتبارات السياسية تقتضي تلازم المنصب مع السلطة والنفوذ وإلا فلا اقتراب من منصب

فإذا كانت الجبهة من قبل رفضت الدستور باعتباره دستورا إخوانيا لانسحاب أعضاء ما سمي بالتيار المدني من الجمعية التأسيسية، فإنها لم تعترض على دستور ٢٠١٤ على الرغم من الاستبعاد العمدي للفصيل السياسي الرئيسي، واندثرت أطروحات التوافق والحوار والمشاركة ولم يدعى بها في هذا الصد.

ويشير البيان إلى أن «صلاية القوات المسلحة والإرادة الشعبية الجماعية فرضت فض الاعتصام على يد قوات الأمن بدلا من مؤامرة الخروج الأمن ورد أموال الجماعة والسماح لها بالنشاط» فض الاعتصامات بات أمراً مقبولاً وليس وحشياً كما في بيانات سابقة، وقوات الشرطة باتت مقدرة ما دامت تمارس القمع ضد الإخوان وليس ضد معارضي الرئيس مرسي، ويعبر هذا الطرح عن فساد الوضع ولا يراعى البعد الإنساني إذ يحتفي بالقمع وقتل الإنسان وليس حقوقه كما في بيانات سابقة للجبهة.

وأضاف البيان أن «اعتصامات الميادين سيفضها الشعب المصري» ما يعني التحفيز الانفعالي وتحريض الجماهير على العنف، ومن ناحية أخرى تنزع تلك المقولة الهوية المصرية عن فئة من الشعب.

الخاتمة:

حاولت هذه الدراسة الاقتراب من دراسة المغالطات الحجاجية في الخطاب السياسي للمعارضة في فترة الرئيس محمد مرسي. ومن خلال ذلك تناولت اتضح أن الأطروحات لم تُلقَ بالا لعل الحجج، فهي إما علل مكسورة أو يمكن قلبها أو غير موجودة من الأساس تفتقد الأثر، كما أن العلل لم تُعلل: أي توضيح الضمانة لقبولها كعلة، ولم توضح الدلائل بقدر ما غلبت الأمارات القائمة على الشك في النوايا والظن. وبينت أنماط الحوارات التي اتبعتها خطاب المعارضة الحدة وارتكاب الأخطاء في آداب الجدل: بالاتهام والسخرية وتسفيه الخصم ونسب إليه ما لم يقل به وعدم الاهتمام بصدق المعلومات بقدر الاهتمام بالاستمالة الوجدانية والقولبة الجبرية، وأوضح البعد الزمني عدم ثبات خطاب الجبهة على أطروحاته الأخلاقية القيمية لاسيما في بيان فض اعتصام رابعة، كما عبرت أطروحات الجبهة عن نمط الخطاب الدعائي الذي يغلب عليه إدارة المشهد السياسي بالأزمات، لذلك ما إن تحقق الهدف الحقيقي من إنشاء الجبهة وهو إقصاء الفصيل الأكبر في التيار الإسلامي من المشهد السياسي حتى تبخرت الانتقادات لأداء النظام السياسي في قضايا العدالة الاجتماعية والحرية وحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية والمصالحة الوطنية.

- ١٣- ابن الحنبلي، كتاب استخراج الجدل من القرآن الكريم، تحقيق محمد صبحي حسن حلاق، بيروت، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٢، ص ٨.
- ١٤- طه جابر العلواني، مصدر سابق، ص ٢٣.
- ١٥- إمام الحرمين الجويني، الكافية في الجدل، تحقيق فوقية حسين محمود، القاهرة، بدون ناشر، ١٩٧٩، ص ٢٢.
- ١٦- الإمام السمعاني، ج ٤، مصدر سابق، ص ٤٠٩.
- ١٧- تعريف العلة والسبب والشرط من المصدر السابق، ص ٥٢٣ وما بعدها.
- ١٨- المصدر السابق، ص ٤٢٨ وما بعدها.
- ١٩- طه جابر العلواني، مصدر سابق، ص ٢٨.
- ٢٠- داريوش شايغان، الأصنام الذهنية والذاكرة الأزلية، ترجمة حيدر نجف، بيروت، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧، ص ١٣٢.
- ٢١- إمام عبد الفتاح إمام، مدخل إلى الميتافيزيقا مع ترجمة للكتب الخمسة الأولى من ميتافيزيقا أرسطو، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥، ص ٣٥٦.
- ٢٢- اعتمدنا في ذلك على كتاب المنهاج في ترتيب الحجاج ص ٨ وما بعدها بتصريف، والكافية في الجدل ص ٥٣٥ وما بعدها، بتصريف وإضافة.
- ٢٣- العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، الرباط، دار الأمان، ٢٠١١، ص ١١٨-١٢١.
- ٢٤- محمد هيكل، مهارات إدارة الأزمات والكوارث والمواقف الصعبة، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٦، ص ٣١-٣٣.
- ٢٥- أديب خضور، الإعلام والأزمات، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٩٩٩، ص ٧.
- ٢٦- محمد محمد قاسم، نظريات المنطق الرمزي، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢، ص ١١-١٧.
- ٢٧- ج.ف. ليبنتز، أبحاث جديدة في الفهم الإنساني: نظرية المعرفة، ترجمة أحمد فؤاد كامل، سلسلة النصوص الفلسفية (١)، فاس، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٣، ص ٣٠٢.
- ٢٨- حمو النقاري، من منطق مدرسة بوريال في سوء النظر والتناظر ووجوه الغلط والتغليب، في: حمو النقاري (منسق)، التحايج طبيعته ومجالاته ووظائفه، المملكة

بلا سلطة، والالتزام بقاعدة العدالة التي تغلو العصبية وتهذب اختلافاتها وتستجلب الرضاء العام، وعدم غياب المشروعات التي تستوعب طاقة المجتمع وتجدد غاياته وتشبع طموحاته وتمايز هويته بارتقاء في إطار من القيم، فالوجود من أجل الوجود ليس سمة التجمعات البشرية وينطوي على بذور تدمير الذات الجماعية، لأن البحث عن الاختلاف قرينة للوجود البشري على المستويين الفردي والجماعي.

هوامش الدراسة:

- ١- أن روبول وباك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة سيف الدين دغفوش ومحمد الشيباني، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٣، ص ٢٣، ٢٤.
- ٢- المصدر السابق، ص ٦٦.
- ٣- المصدر السابق، ص ٧٤-٩٦.
- ٤- الإمام أبي المظفر بن منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني الشافعي، قواطع الأدلة في أصول الفقه، تحقيق الدكتور عبد الله حافظ أحمد الحكمي، ج ١، الرياض مكتبة التوبة، ١٩٩٨، ص ٢٨، ٢٩.
- ٥- برهان غليون، اغتيال العقل، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط٤، ٢٠٠٦، ص ١٩٩.
- ٦- سيرجي قره مورزا، التلاعب بالوعي، ترجمة عياد عيد، دمشق، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٢، ص ٢٣-٢٥.
- ٧- انظر: المصدر السابق، ص ١٧-٢٣ بتصريف، و: أرنست كاسيرر، الدولة والأسطورة، ترجمة أحمد حمدي محمود وأحمد خاكي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥، ص ٣٦٦-٣٩٠ بتصريف.
- 8-<https://www.youtube.com/watch?v=2BmzOTWquvc>
- ٩- سيرجي قره مورزا، مصدر سابق، ص ٤٤-٦٣، بتصريف.
- ١٠- المصدر السابق، بتصريف.
- ١١- طه جابر العلواني، أدب الاختلاف في الإسلام، سلسلة قضايا فكرية (٢)، فيرجينيا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٢، ص ١٥.
- ١٢- أبو الوليد الباجي، كتاب المنهاج في ترتيب الحجاج، تحقيق عبد المجيد تركي، ط٣، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠١، ص ٤٨.

- ٤١- حول نموذج تولين للحجة انظر: أسامة أحمد مجاهد، المعارضة الفلسطينية وقضية التسوية السلمية مع إسرائيل: دراسة في تحليل بعض نصوص الخطاب السياسي في الفترة من (١٩٩٣-١٩٩٦)، رسالة ماجستير، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٩، ص ص ٣٨-٤٤.
- ٤٢- أبو بكر العزاوي، الحجاج والمعنى الحجاجي، في حمو النقاري منسق، مصدر سابق، ص ص ٦٠-٦٢.
- ٤٣- الراضي الرشيد، الحجاجيات اللسانية عند أسكومبر وديكرو، مجلة عالم الفكر، المجلد ٣٤، العدد ١، يوليو-سبتمبر ٢٠٠٥، ص ص ٢٠٧-٢٣٩.
- ٤٤- بهاء الدين محمد مزيد، تبسيط التداولية، القاهرة، شمس للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص ٤٤.
- ٤٥- أن روبول وجاك موشلار، مصدر سابق، ص ٣٤.
- ٤٦- المصدر السابق، ص ١١٧.
- ٤٧- بهاء الدين محمد مزيد، مصدر سابق، ص ص ٥٤-١١٤.
- ٤٨- فيليب تايلور، قصف العقول، ترجمة سامي خشبة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠، ص ٢٤.
- ٤٩- رجاء آل بهيش وعادل هاشم الميالي، المنطق الدعائي والحجاجية الإقناعية، مجلة الأستاذ، العدد ٢٠٤، المجلد الأول، ٢٠١٣، ص ٥٢٩.
- ٥٠- المصدر السابق ص ٥٣١، ٥٣٢.
- ٥١- المصدر السابق، ص ٥٣٥.
- ٥٢- يقوم العرض التالي على تلخيص لما ورد في كتاب: عادل مصطفى، المغالطات المنطقية، مصدر سابق. (بتصرف).
53-https://www.youtube.com/watch?v=AZ1VXjvexmM
- ٥٤- العياشي أدراوي، الاستلزام الحوارية في التداول اللساني، الرباط، دار الأمان، ٢٠١١. وانظر أيضاً: باديس الهويل، السياق والمعنى ومقتضى الحال في مفتاح العلوم، الجزائر، مجلة المخبر، العدد التاسع، ٢٠١٣، ص ص ١٦٥-١٨٣.
- ٥٥- ثقبابت حامدة، قضايا التداولية في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة مولود معمري، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي، ٢٠١٢.

- المغربية، الرباط، جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم (١٣٤)، ٢٠٠٦، ص ص ١٦٨-١٨١.
- ٢٩- محمد أركون، الفكر الإسلامي: قراءة علمية، ترجمة هاشم صالح، ط٢، بيروت، مركز الإنماء العربي، ٩٦، ص ١١، ٨١.
- ٣٠- حمو النقاري، مصدر سابق، ص ١٧٤.
- ٣١- المصدر السابق.
- ٣٢- المصدر السابق، ص ١٨١.
- ٣٣- المصدر السابق، ص ١٩٢.
- ٣٤- يوسف عمر لعساكر، الجدل في القرآن خصائصه ودلالاته: جدل بعض الأنبياء مع أقوامهم نموذجاً: دراسة لغوية دلالية، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة الجزائر (بن يوسف بن خده)، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، ٢٠٠٤ (نسخة إلكترونية).
- ٣٥- محمد سالم ولد محمد الأمين، مفهوم الحجاج عند بيرلمان وتطوره في البلاغة المعاصرة، مجلة عالم الفكر، المجلد الثامن، العدد الثالث، يناير مارس ٢٠٠٠، ص ٥٦.
- ٣٦- بول موي، المنطق وفلسفة العلوم، ترجمة فؤاد حسن زكريا، القاهرة، دار نهضة مصر، د ت، ص ص ٢٥-٢٨.
- ٣٧- عادل مصطفى، المغالطات المنطقية: طبيعتنا الثانية وخزينا اليومي: فصول في المنطق غير الصوري، القاهرة المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٧، ص ١٢.
- ٣٨- حول خصائص النموذج الاتصالي للحجة انظر: طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٨، ص ص ١٦٥-١٦٩، وحول اختلاف الخطاب الحجاجي عن غيره من الخطابات انظر: حسين بوبلوطه، الحجاج في الإمتاع والمؤانسة لأبو حيان التوحيدي، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية وآدابها، ٢٠٠٩، ص ص ٤٠-٤٤.
- ٣٩- جميل حمداوي، نظريات الحجاج، دن، بتصرف. نسخة إلكترونية:
www.alukah.net
- ٤٠- صابر حباشة، التداولية والحجاج مداخل ونصوص، دمشق، صفحات للدراسات والنشر، ٢٠٠٨، ص ٤٨.

٦٧- بيان بعنوان «عن جبهة الإنقاذ» صدر في ٢١ أبريل ٢٠١٣، على الموقع الإلكتروني لجبهة الإنقاذ الوطني على الإنترنت:

<http://www.nsfeg.org/category/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9/page/3/>

٦٨- بيان الجبهة بعنوان: بيان جبهة الإنقاذ الوطني حول أحداث الاتحادية، صدر في ٢ فبراير ٢٠١٣، على موقع الجبهة، مصدر سابق.

٦٩- بيان الجبهة بعنوان: جبهة الإنقاذ الوطني تدين جريمة اغتيال شكري بلعيد وتؤكد: دماء شهداء مصر وتونس لن تذهب هدرًا، على موقع جبهة الإنقاذ الوطني، مصدر سابق.

٧٠- صدر البيان على موقع الجبهة في ٣ مارس ٢٠١٣.

٧١- صدر البيان بعنوان: «بيان جبهة الإنقاذ الوطني بتاريخ ٥/٣/٢٠١٣» على موقع الجبهة على الشبكة الدولية للمعلومات، مصدر سابق.

٧٢- صدر البيان بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٣ على موقع الجبهة الإلكتروني.

٧٣- صدر البيان بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٣ على موقع الجبهة الإلكتروني.

٧٤- بيان جبهة الإنقاذ الوطني عن الاجتماع بتاريخ ٢٠-٣-٢٠١٣:

<http://www.nsfeg.org/category/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9/page/3/>

٧٥- صدر البيان بتاريخ ١١ مارس ٢٠١٣ على موقع الجبهة الإلكتروني، مصدر سابق.

٧٦- صدر البيان بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٣ على موقع الجبهة الإلكتروني، مصدر سابق.

٧٧- صدر البيان بتاريخ ٢٢ أبريل ٢٠١٣ على موقع الجبهة الإلكتروني، مصدر سابق.

٧٨- صدر البيان بتاريخ ١ يونيو ٢٠١٣ على موقع الجبهة الإلكتروني، مصدر سابق.

٧٩- صدر البيان بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠١٣ على موقع الجبهة الإلكتروني، مصدر سابق.

٥٦- حول علاقة البلاغة العربية بالتداولية انظر: عائشة عويسات، تواصلية الأسلوب في روميات أبي فراس الحمداني، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي، ٢٠١٠، ص ص ١١-٢٥.

٥٧- هاجر مدقن، الخطاب الحجاجي أنواعه وخصائصه: دراسة تطبيقية في كتاب المساكين، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة ورقلة، ٢٠٠٣، ص ص ٢١-٢٧.

٥٨- مختار درقاوي، نظرية الاقتضاء في المدونة الأصولية، مجلة علامات، العدد ٣٨، ص ص ١٤٩-١٥٩. وانظر أيضًا: نعمان بوقرة، النظرية اللسانية عند ابن حزم الأندلسي، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٤، ص ص ٥٥-٦٧.

٥٩- العياشي أدراوي، مصدر سابق، ٤٢، ٤١.

٦٠- الإمام الجويني، مصدر سابق، ص ص ٥٤٢-٥٥٠.

٦١- إمام عبد الفتاح إمام، مصدر سابق، ص ص ٣٤٠، ٣٤١.

٦٢- الإمام السمعاني، قواطع الأدلة في أصول الفقه، ج ٤، مصدر سابق، ص ١٨٨.

٦٣- البيان الأول لحركة تمرد: لا بديل عن إسقاط النظام سلميًا:

https://www.youtube.com/watch?v=_wLoOtKJ6CQ

٦٤- اتهمت كذلك حركة تمرد الرئيس مرسي بالفاشية، انظر: مرسي فاشي ومنتهى الصلاحية .. ولا علاقة لنا بالعسكر:

<http://www.vetogate.com/319362>

٦٥- الإنقاذ الوطني: دعوة مرسي للحوار جاءت متأخرة:

http://akhbarelyom.com/news/newdetails/137494/1/0.html#.U4XTT_mSzg-

وانظر أيضًا البيانات الواردة في هامش رقم ٦٨، وهامش رقم ٧١.

٦٦- حول أنماط الحوارات على وجه العموم انظر: د. حسن محمد وجيه، سيناريوهات الحرب والسلام: دبلوماسية المسار الثاني من منظور اللغويات الاجتماعية والسياسية، الرياض، دار المعراج الدولية، ١٩٩٩، ص ص ١٩١-٢٥٤.